الأمم المتحدة

A

المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

بيجين، الصين
٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

Distr.
GENERAL

A/CONF.177/20/Add.1
27 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: CHINESE/ENGLISH/
FRENCH

تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة*

(بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

إضافة

المحتويات

المرفقات

		الصفحة
الأول	- قائمة الوثائق	٢
الثاني	- الكلمات الافتتاحية	٥
الثالث	- الكلمات الختامية	٣٧
الرابع	- كلمة رئيس المؤتمر عن المفهوم السائد لمصطلح (gender) "نوع الجنس"	٥٠

* تتضمن هذه الوثيقة المرفقات من الأول إلى الرابع لتقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وسيصدر التقرير كاملا بوصفه أحد منشورات مبيعات الأمم المتحدة.

95-32746 141195 151195

المرفق الأول

قائمة الوثائق

الرمز	العنوان أو البيان
A/CONF.177/1	جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.177/2	النظام الداخلي المؤقت: مذكرة من الأمانة العامة
A/CONF.177/3	المسائل التنظيمية والإجرائية: مذكرة من الأمانة العامة
A/CONF.177/4	ثاني استعراض وتقييم لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة: مذكرة من الأمانة العامة
A/CONF.177/5	الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ بشأن دور المرأة في التنمية: مذكرة أعدتها الأمانة العامة
A/CONF.177/6	استكمال منشور "المرأة في العالم: اتجاهات وإحصاءات": مذكرة أعدتها الأمانة العامة
A/CONF.177/7	تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
A/CONF.177/8	نتائج المؤتمرات الإقليمية وغيرها من المؤتمرات الدولية: مذكرة أعدتها الأمانة العامة
A/CONF.177/9	مدى اشتمال أنشطة آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الشواغل المتصلة بأمور نوع الجنس: تقرير مقدم من الأمين العام
A/CONF.177/10	التقرير الأولي المقدم من المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وخطة العمل للقضاء على الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر في صحة النساء والأطفال: مذكرة من الأمانة العامة
A/CONF.177/11	رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المؤتمر الوزاري الرابع لبلدان عدم الانحياز المعني بدور المرأة في التنمية

الرمز	العنوان أو البيان
A/CONF.177/12	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها قرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة رقم ٦/١٨
A/CONF.177/13	منهاج العمل: مذكرة من الأمين العام
A/CONF.177/14	تقرير لجنة وثائق التفويض
A/CONF.177/15	مذكرة من الأمانة العامة تتعلق بتقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بإطلاق سراح النساء والأطفال الذين أخذوا رهائن في مناطق النزاع المسلح
A/CONF.177/16	رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمينة العامة للمؤتمر من رئيسة وفد الصين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تحيل بها إعلان بيجين البرلماني الذي اعتمده المشاركون في يوم البرلمانيين في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة*
A/CONF.177/17	مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمينة العامة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة من سفارة أذربيجان في بيجين
A/CONF.177/18	مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة من الوفد الفرنسي لدى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة إلى أمانة المؤتمر
A/CONF.177/19	رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من سفير تركيا لدى جمهورية الصين الشعبية
A/CONF.177/L.1	مشروع منهاج العمل والمقترحات المطروحة للنظر فيها لدى إعداد مشروع الإعلان: مذكرة من الأمين العام
A/CONF.177/L.2	تقرير فريق الاتصال غير الرسمي المعني بمصطلح "نوع الجنس": مذكرة من الأمانة العامة
A/CONF.177/L.3	تقرير عن المشاورات غير الرسمية التي أجرتها رئيسة لجنة مركز المرأة: مذكرة من الأمين العام

الرمز	العنوان أو البيان
A/CONF.177/L.4	تقرير مشاورات ما قبل المؤتمر المعقودة في مركز بيجين للمؤتمرات الدولية
A/CONF.177/L.5 و Add.1-3، و Add.3/ Corr.1، و Add.4 و 5 و Add.5/Corr.1، و Add.6، و Add.6/Corr.1، و Add.7 و 8 و Add.8/Corr.1، و Add.9، و Add.9/Corr.1، و Add.10 و 11، و Add.11/Corr.1 ، و Add.12، و Add.12/Corr.1 ، و Add.13، و Add.13/Corr.1، و Add.14، و Add.14/Corr.1، و Add.15، و Add.15/Corr.1، و Add.16 و 17، و Add.17/Corr.1 و Add.18-21	تقرير اللجنة الرئيسية
A/CONF.177/L.6	الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على التوصيات الواردة في منهاج العمل: بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥ من النظام الداخلي للمؤتمر وللفرع الرابع من قرار الجمعية العامة ١٨٩/٤٦
A/CONF.177/L.7 و Add.1 (الجزءان أولا وثانيا)	مشروع تقرير المؤتمر
A/CONF.177/L.8	توجيه الشكر إلى شعب وحكومة جمهورية الصين الشعبية: مشروع قرار مقدم من الفلبين باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧
A/CONF.177/L.9	إعلان بيجين ومنهاج العمل: مشروع قرار مقدم من الفلبين بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧
A/CONF.177/INF/1 و Corr.1	معلومات للمشتركين

* قدمت رئيسة الوفد المصري هي أيضا رسالة تطلب فيها تعميم إعلان بيجين البرلماني.

المرفق الثاني

الكلمات الافتتاحية

كلمة الدكتور بطرس بطرس غالى، الأمين العام للأمم المتحدة*

أبدأ كلمتي بالترحيب: أرحب بكم جميعا. وأتمنى لكم كل نجاح في مداولاتكم وفي عملكم.

ثم أقدم الشكر: فأشكر، باسم المجتمع الدولي وباسمنا نحن الحاضرين اليوم جميعا، حكومة الصين وشعبها على كرم الضيافة وحسنها.

وإنه لمن اللائق والهام معا أن تستضيف الصين هذا المؤتمر العالمي التاريخي.

فالصين بالطبع عضو دائم في مجلس الأمن. وبذلك فإن الصين تشارك في أعمال الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين. والصين باحتفائها بنا جميعا هنا هذا الأسبوع، إنما تعبر بوضوح عن عزمها على أداء دورها الكامل في المجتمع الدولي في كامل مجموعة أهم أعماله. ولذلك فإنني أنظر إلى هذا المؤتمر على أنه تثبيت لدعائم عهد جديد في العلاقة بين الصين والأمم المتحدة.

إن هذه المناسبة هي معلم هام على طريق المستقبل. فالصين لديها الموارد الطبيعية والبشرية معا للإسهام بشكل كبير في التقدم العالمي. ولديها القدرة للاضطلاع، بفعالية وحماس، بدور في أعمال المنظمة لتحقيق التنمية المستدامة وعلى الأخص في افريقيا.

فبدون دعم ومشاركة الصين الكاملين والفعالين، لا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل بوصفها محفلا عالميا حقيقيا. والقرار الذي اتخذته الصين باستضافة هذا الحدث الكبير في الحياة المعاصرة هو رمز للمكانة التي ستكون لها في العالم في المستقبل ومكانة جميع أمم آسيا ضمن المجتمع الدولي.

السيدة الرئيسة، أرجو التكرم بنقل رسالتنا التي تعبر عن الشكر والتقدير إلى أبناء الشعب الصيني.

---

* أدلى بهذه الكلمة الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة عن الأمين العام.

وأوجه كذلك شكرا واجبا إلى وفود الدول الأعضاء. فهذا المؤتمر هو نتاج سنوات طويلة من الأعمال التحضيرية الشاقة. وإنني أعرف مقدار الجهد العظيم الذي بذلتموه لإنجاح هذا المؤتمر.

والشكر واجب أيضا لمنظمي هذا المؤتمر. وإنني أشكر على وجه الخصوص السيدة جرترود مونجيلا الأمينة العامة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وفريق معاونيها.

هذا المؤتمر العالمي مؤتمر فريد في نوعه: فهو يضفي صبغة عالمية جديدة، وبالتالي شرعية جديدة، على مداولات المجتمع الدولي إذ يلتقي هنا جمع يمثل تمثيلا واسعا وثريًّا الحكومات والمجموعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني.

وههنا يوجد البرهان على علاقة المشاركة الجديدة التي تشكلت في الحياة الدولية بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، بكل تنوعها وحيويتها. ونحن نشاهد هنا الشرعية الجديدة التي اكتسبتها منظمات المجتمع المدني بوصفها جهات فاعلة على الساحة الدولية.

وإن فعالية أعمالنا - هنا وفي المستقبل على السواء - ستعتمد إلى حد كبير على استعدادنا لأن نتلقى الأفكار والمقترحات المقدمة من هذه المنظمات بتفتح وتقبل.

إن هذا لتجمع تاريخي: ليس فقط بفضل الأعضاء والمشتركين فيه ولكن أيضا بفضل موضوع مناقشاتنا.

إن ضمان المساواة بين النساء والرجال، في القانون وفي الواقع، هو المشروع السياسي الكبير للقرن العشرين. وقد عهد إلى الأمم المتحدة بدور حاسم في تحقيق هذا المشروع. ونحن نجتمع لكي ندفع بهذا المشروع العظيم قدما في القرن الحادي والعشرين وما بعده: لكي نثبت المكاسب القانونية ونبني على أساس ما تم التوصل إليه من تفاهم سياسي ونلتزم بالعمل.

ومع اقتراب الاحتفال بالعيد الألفي، نلقي نظرة إلى الوراء على قرن من التغير الاجتماعي والسياسي الذي لم يسبق له مثيل في كوكبنا. وما من بلد أو شعب فيه لم يمسه ما شهده هذا القرن من هزات ضخمة. ولقد خلص البعض بالفعل إلى أن القرن العشرين كان عصر ظلام في تاريخ البشرية. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن حروبه وصراعاته اتسمت بالعنف الشديد والمعاناة الإنسانية الهائلة. ولكن هذه المعاناة تفتقت عن روح جديدة - روح الأمل - والتصميم على ضرورة التغيير.

إن إنشاء الأمم المتحدة قبل خمسين سنة كان أحد الانجازات التي تحققت في ظل هذه الروح الجديدة. وقد نظر العالم بعد ذلك إلى الوراء: بحثا عن دروس يتعلمها، وأخطاء يتلافاها، بعد جائحة

الحرب العالمية. وتطلع العالم إلى الأمام - لا لمجرد إعادة بناء المجتمع الدولي المحطم ولكن لبناء عالم جديد وأفضل.

وكان من المحتم أن يكون الاعتراف بكرامة المرأة وقدرها وبالمساهمة الأساسية التي تقدمها النساء، على قدم المساواة مع الرجال، في الحياة بجميع جوانبها عنصرا أساسيا في هذا العالم الأفضل.

ولذلك التزمت الدول في ميثاق الأمم المتحدة التزاما واضحا بحقوق المرأة:

"...أن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية ..."

وكان هذا أكثر من مجرد بيان بالمثل العليا يتعلق بعالم المستقبل، إنه كان التزاما بضمان تساوي الرجال والنساء في الحقوق وضمان التمتع بها. وهو - على خلاف أي التزام آخر ورد في الميثاق - التزام يمكن قياسه.

كما أن هذا الالتزام رسم طريق المستقبل بطرق أخرى. فقد أدرج في الميثاق لأن المنظمات غير الحكومية النسائية قد عملت مع ممثلي الحكومات لوضعه هناك.

وكان لاليانور روزفلت، السيدة الأولى للولايات المتحدة، دور فعال في هذه العملية.

ولقد دأبت الأمم المتحدة منذ بداية نشأتها على تشجيع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزامها.

وركزت الأمم المتحدة في أوائل سنواتها من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٢ على ضمان تمتع النساء بالمساواة في ظل القانون. ففي عام ١٩٤٦، أنشأت الجمعية العامة لجنة حقوق الإنسان ولجنة مركز المرأة. واعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨. وبهذه الطرق سعت الأمم المتحدة إلى الاستفادة من الأساس القانوني الذي أرساه الميثاق لتمتع المرأة بالمساواة.

وفي المرحلة الثانية الممتدة من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٥، بدأ المجتمع الدولي يقر بأهمية التنمية في تحقيق النهوض بالمرأة. وكان مما تركزت عليه أعمال المنظمة، الواقع الاقتصادي والاجتماعي للحياة اليومية للمرأة. واعتمد في عام ١٩٦٧، إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة.

وفي عام ١٩٧٥، انعقد أول مؤتمر عالمي بشأن مركز المرأة في مدينة المكسيك. وأعلن المؤتمر سنة ١٩٧٥ بوصفها السنة الدولية للمرأة. وأدى المؤتمر إلى اتضاح معالم موضوع ذي ثلاث شعب: المساواة والتنمية والسلام. وأصبح هذا هو أساس عمل المنظمة في السنوات التي تلت ذلك، وهو أساس عملنا اليوم.

وفي الفترة بين عام ١٩٧٦ و عام ١٩٨٥ احتفلت المنظمة بعقد المرأة. ويعتبر هذا العقد المرحلة الثالثة لعمل الأمم المتحدة من أجل المرأة. وتسببت هذه الفترة في الاعتراف الجديد الحاسم بالمرأة بوصفها عنصرا فعالا في عملية التنمية وبوصفها مساهمة فيها.

ويعتبر عام ١٩٧٩ معلما هاما. فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك العام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وكان هذا هو أول صك قانوني دولي يعرف التمييز ضد المرأة. وبعبارة أخرى كانت الاتفاقية قانونا دوليا لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. ولكنها أكدت كذلك أهمية اتخاذ إجراءات ومن بينها إجراءات في ميداني العمل والتعليم لضمان تقدم المرأة في الواقع وبحكم القانون.

وقد أتاح المؤتمران الرئيسيان اللذان عقدا خلال عقد المرأة - وهما مؤتمر كوبنهاغن في عام ١٩٨٠ ومؤتمر نيروبي في عام ١٩٨٥ - محفلا كانت فيه للمنظمات النسائية صوت في صياغة شكل أعمال المنظمة. وأدى العقد كذلك إلى التوصل إلى اتفاق بشأن ضرورة اتباع تدابير عملية لتحسين حياة النساء.

وكان اعتماد استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى سنة ٢٠٠٠ معلما آخر على طريق النهوض بالمرأة، إذ تضمنت هذه الاستراتيجيات مبادئ للاسترشاد بها في اتخاذ تدابير وطنية لتعزيز مشاركة المرأة في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام وفي التثقيف لتحقيق السلام. ونصت الاستراتيجيات على إيلاء اهتمام خاص لوضع تدابير لمساعدة النساء اللاتي يعشن في ظل أحوال من الكرب الشديد.

وقد شهدنا في العقد الماضي المرحلة الرابعة من نشاط الأمم المتحدة المبذول من أجل المرأة. فقد عقدت سلسلة متصلة من المؤتمرات الدولية قامت بتحديد البرنامج الجديد للعمل الدولي. وأوضحت هذه المؤتمرات أن من غير الممكن إحراز تقدم دون المشاركة التامة وعلى قدم المساواة بين النساء والرجال: في تعزيز السلام وصون البيئة وضمان تحقيق التنمية المستدامة وفي مجال حقوق الإنسان والسكان والصحة والتعليم والحكم وفي المنزل وفي المجتمع المدني.

وحدد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠ أهدافا تتعلق بالصحة والتعليم والتغذية بالنسبة للنساء والأطفال.

واعترف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو بدور المرأة في صون البيئة وفي تعزيز التنمية المستدامة. بل رئي أن النساء لهن دور أساسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

وأعاد مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان تأكيد عالمية حقوق الإنسان. واتفق على أن النساء ينبغي أن يمارسن الحقوق ذاتها التي يمارسها الرجال على أساس من المساواة.

واعترف مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية بالدور الأساسي الذي تؤديه النساء في مجال السكان والتنمية، وعبرت وثيقته القائمة على توافق الآراء عن مفهوم الحقوق الإنجابية الذي يستند بقوة إلى صكوك حقوق الإنسان، كما أشارت إلى الصلة بين تمكين النساء والتنمية.

واعتمد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي انعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، إعلانا وبرنامج عمل. وكان من مبادئه الأساسية إدماج المرأة ومشاركتها بشكل تام في حفز التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر.

إننا نحتفل اليوم بمضي ٥٠ سنة من الجهد المتواصل الذي تصدرته الأمم المتحدة من أجل النهوض بقضية المرأة.

ومن بين المواضيع التي يتناولها مؤتمرنا موضوع المساواة. والمساواة أمام القانون آخذة في التحقق في عدد كبير من البلدان. لكن المساواة في الواقع العملي لا تزال هدفا صعب المنال في جميع البلدان. فالمساواة في الاعتبار ما زال دونها شوط بعيد حيث ما زال التمييز بين الجنسين متفشيا. ولا يزال الأمر يتطلب اتخاذ خطوات حقيقية وملموسة - لضمان تكافؤ الفرصة في التعليم والمساواة في الوصول للأنظمة الصحية والوظائف والسلطة السياسية.

إن النساء يعملن ساعات أطول لقاء أجر أقل في وظائف أدنى منزلة بالقياس بالرجال في كل بلد تقريبا. وتمثل النساء نسبة ٧٠ في المائة من الأفراد الذين يعيشون في فقر في العالم والبالغ عددهم ١,٣ بليون نسمة. وتشكل النساء وأطفالهن الذين يتولين إعالتهم أغلبية اللاجئين البالغ عددهم ٢٣ مليون لاجئ والمشردين داخليا البالغ عددهم ٢٦ مليون مشرد في العالم.

وعند توقيع الميثاق، لم تكن هناك دولة واحدة قد انتخبت امرأة كرئيسة للدولة أو الحكومة. ومنذ ذلك الحين، بلغ مجموع النساء اللاتي انتخبن لرئاسة الدول أو الحكومات ٢٤. ولكن أمامنا شوط طويل قبل أن تتحقق المساواة بين النساء والرجال في الوظائف الحكومية العليا.

وفي عام ١٩٩٤، كانت المناصب الوزارية في ٢٥ دولة خالية من النساء. وبوجه عام كانت النساء لا يشغلن سوى نسبة ٥,٧ في المائة من المناصب الوزارية في العالم. ولم يكن النساء يشكلن أغلبية من أعضاء البرلمان المنتخبين في أي بلد.

ولكن كانت هناك استثناءات: ففي السويد كان هناك تكافؤ بين الرجال والنساء في شغل المناصب الوزارية. ومنطقة البحر الكاريبي هي المنطقة الوحيدة التي تشكل فيها النساء ما يزيد على ٢٠ في المائة من كبار المسؤولين الحكوميين.

أما في الأمم المتحدة ذاتها فإنه يجري إحراز تقدم. وقد قمت، بصفتي الأمين العام، بتعيين نساء لرئاسة عدد من برامج الأمم المتحدة، فبلغ بذلك مجموع عدد النساء اللاتي يشغلن منصب رئيس تنفيذي خمسا.

واتخذت الجمعية العامة خطوة تاريخية مؤخرا عندما انتخبت أول قاضية في محكمة العدل الدولية.

وقد أصدرت تعليمات واضحة بالتقيد مشددا بالأهداف المحددة في الميثاق للمساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة ذاتها. كما أنني اعتمدت خطط عمل داخل المنظمة لتهيئة بيئة عمل حساسة للمساواة بين الجنسين ولضمان اهتمام المنظمة بجوانب المساواة بين الجنسين في جميع أعمالها.

إن دور المرأة في السلام يشكل موضوعا آخر من مواضيع هذا المؤتمر. فالمرأة ما زالت موردا لم يستفد به بعد الاستفادة الكافية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي أن تصمم البعثات بحيث تأخذ في الحسبان القدرات الاستثنائية للمرأة في حالات الأزمات.

ويبدو أن العنف ضد المرأة آخذ في التزايد. وينبغي أن يقابل بإدانة إجماعية وصارمة من المجتمع الدولي بأسره.

وتقدر الدراسات الوطنية التي أجريت في ١٠ بلدان أن نسبة تتراوح بين ١٧ في المائة و ٣٨ في المائة من النساء يتعرضن لاعتداءات بدنية من شريك لهن. وتُكره نحو ١٠٠ مليون فتاة على الختان.

وعدد النساء اللاتي يعانين بشكل مباشر من آثار الحرب والنزاع أكبر اليوم منه في أي وقت مضى في التاريخ. وهناك اتجاه مؤسف نحو الإذلال المنظم للنساء، بما في ذلك جريمة الاغتصاب الجماعي.

وسوف نواصل السعي بعزم من أجل اتخاذ إجراءات قانونية دولية ضد الذين يرتكبون أعمال العنف المنظم ضد النساء في وقت النزاع.

ويتناول هذا المؤتمر موضوعا آخر هو التنمية. ولقد اعترف المجتمع الدولي بالقدرات العظيمة للمرأة كوسيطة في تحقيق توافق الآراء والتغيير السلمي. والتحدي الذي هو أمامنا هو توظيف طاقة المرأة وأفكارها ومهاراتها ليس فقط في إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب في وقت سابق ولكن أيضا في تهيئة الأحوال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عموما.

وإن العبء الذي تتحمله المرأة الريفية في البلدان النامية معروف تماما. وقد عقدت الأمم المتحدة في جنيف في عام ١٩٩٢ أول مؤتمر دولي معني بالمرأة الريفية والتنمية. ولعل أن يكون بوسعنا أن نقول

في صدد جهودنا الإنمائية، أن التنمية ليست ضرورية للمرأة الريفية فحسب بل إن ما هو في صالح المرأة الريفية هو في صالح للتنمية.

لقد نما هذا الإدراك وأصبح مفهوما على نطاق واسع. فالنساء - حياتهن وأدوارهن وآمالهن - هن مفتاح التنمية بكل أبعادها. وينبغي أن تتمتع كل إمرأة على وجه الأرض بالمساواة والسلام والتنمية. وعندما تعزز حقوق المرأة وآمالها في جميع هذه الميادين سيستفيد المجتمع البشري بأسره.

إن هذا المؤتمر معلم في تاريخ عمل الأمم المتحدة من أجل المرأة. فهو تتويج لسلسلة من المؤتمرات العالمية. وهو يتناول القضايا التي تناولتها جميع هذه المؤتمرات. إن هذا المؤتمر دعوة للعمل.

والمنهاج شامل ومثير للتحديات. وهو يتبع اسلوبا متكاملا في معالجة نطاق واسع من القضايا، ويتناول جميع الاهتمامات - الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية - لمنظومة الأمم المتحدة.

وإذ نمضي قدما إلى الأمام، فإن التشارك بين الحكومة والمجتمع المدني سيكون أمرا حاسما. لكن المنهاج لن يصبح واقعا إلا إذا امتد هذا التشارك الآن إلى مرحلة التنفيذ.

ولن تكون القرارات التي تتخذها الحكومة أو الأعمال المنعزلة التي تقوم بها مجموعات صغيرة من المواطنين كافية لإنجاح منهاج العمل، بل ينبغي أن يعمل الإثنان يدا بيد. ويجب تعبئة هذا التشارك على جميع المستويات: الأسرة والمجتمع المحلي والدولة.

فالحكومة يمكنها تجميع الموارد. أما المجتمع المدني فيستطيع أن يصل إلى القواعد لإشراك جميع أفراد المجتمع. ولم يكن شعار الحركة القائل "فكر عالميا واعمل محليا" أصدق في أي وقت مضى مما هو عليه الآن.

وهناك وعي متزايد بضرورة تغيير المواقف وتغيير السلوك - سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات - حتى تؤخذ في الحسبان الحقوق الحقيقية والاحتياجات الحقيقية للمرأة.

وعلينا ألا ننسى أن التقدم الذي نحرزه قابل للقياس وأنه سيخضع للقياس. ولسوف نُسأل عن ذلك أمام الأجيال المقبلة. ولسوف تتطلع تلك الأجيال إلى دلائل ملموسة على أن عملا حقيقيا قد أعقب مؤتمر بيجينغ لعام ١٩٩٥. وعلينا ألا نخذل تلك الأجيال أو نخذل أنفسنا. وعلينا، معا، أن نتبع أقوالنا بأفعالنا. وعلينا أن نتبنى قضية نساء العالم.

كلمة تشين موهوا، نائبة رئيس اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني للصين ورئيسة المؤتمر

أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي بالإعراب عن امتناني لثقتكم في انتخابي رئيسة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ومع أن هذا شرف بالغ لي، فإنني أدرك تماما المسؤولية الهائلة المرتبطة بالمنصب. ولأكون أهلا لثقتكم هذه، سأبذل قصارى جهدي للتعاون مع الوفود من جميع البلدان والأمانة العامة للأمم المتحدة كي يحقق المؤتمر نجاحا كاملا. وفي الوقت ذاته، أتطلع إلى تأييدكم وتوجيهاتكم.

لقد حضرت، في عام ١٩٨٥، بصفتي رئيسة لوفد الصين، المؤتمر العالمي الثالث المعني بالمرأة، في نيروبي، حيث اشتركت مع وفود من بلدان أخرى في مناقشة طرق النهوض بمركز المرأة وقدمنا، معا، وثيقة هامة جدا - استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة. أما أنا، فقد كانت التجربة بالنسبة لي مثيرة للغاية.

واليوم، بعد مرور عشر سنوات، وقبيل الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ومع اقتراب قرن جديد، فإننا نجتمع هنا في بيجين لصياغة إعلان وبرنامج عمل بيجين، بهدف الإسراع في تنفيذ استراتيجيات نيروبي بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في المساواة بين الجنسين.

لقد طرأت تغييرات هائلة على مدى السنوات العشر الماضية في العالم الذي نعيش فيه. وفي حين لا يزال السلم والتنمية يمثلان المهمتين المشتركتين أمام العالم بأسره، أصبح النهوض بمركز المرأة هدفا رئيسيا. وفي حين يمثل السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية الركيزة التي يقوم عليها النهوض بمركز المرأة، تعتبر المساواة في المركز واشتراك المرأة ضمانا هاما لصون السلم وتحقيق التنمية. ولذلك، فإنه ينبغي لنا، عند تخطيط استراتيجيتنا للمستقبل، أن نضع في الاعتبار موضوع المؤتمر وكذلك هدفنا المشترك: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم.

ومن المطمئن أنه بفضل الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، أحرز تقدم مرض في تعزيز المساواة بين الجنسين وتؤدي المرأة دورا متزايد الأهمية في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية. وقد جرت إعادة تأكيد الدور الهام للمرأة وحقوقها والتشديد عليه في السنوات الأخيرة في اجتماعات دولية رئيسية مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومن الجلي أن المرأة تطالب بتحسين مركزها؛ والعصر يطالب به؛ والإنسانية تطمح إليه.

وبالرغم من أنه جرى إحراز تقدم، يجب ألا تغيب عن أعيننا الحقيقة الصارخة التي تواجهنا وهي: أن الأهداف المختلفة المنصوص عليها في استراتيجيات نيروبي لم تتحقق بعد؛ وأن عدد النساء الفقيرات آخذ في التزايد على النطاق العالمي وأن عددا كبيرا من النساء والأطفال لا يزال يحارب معركة خاسرة ضد

الجوع؛ وأن معدل أمية النساء لا يزال أعلى بكثير من معدل أمية الرجال بالنظر إلى أن أعدادا كبيرة من البنات ترغم على ترك الدراسة لأسباب مختلفة؛ وأن كثيرا من النساء، اللائي لا تتوافر لهن سبل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، لا يزلن ضعيفات أمام خطر الأمراض؛ وفي بعض المناطق، أصبحت المرأة والطفل أكبر فئة من ضحايا النزاعات المسلحة المستمرة؛ وأن العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي، لا يزال موجودا. وفي معظم الأحيان، تنتهك حقوق المرأة ويستهان بها بدلا من احترامها. ويشكل كل هذا عقبات خطيرة أمام النهوض بمركز المرأة على النطاق العالمي.

ومهمتنا في هذا المؤتمر نبيلة وشاقة على حد سواء. وآمل أن يلتمس جميع المشتركين أرضية مشتركة مع تنحية خلافاتهم جانبا، وأن يتحدوا يدا واحدة وأن يتعاونوا تعاونا وثيقا لتحويل موضوع هذا المؤتمر - العمل من أجل المساواة، والتنمية والسلم - إلى حقيقة واقعة.

وبعد خمس سنوات، سندخل القرن الحادي والعشرين. وكل من يحضر هذا المؤتمر، وأنا منهم، يحمل على عاتقه مهمة تاريخية هامة. فالنساء من جميع بلدان ومناطق العالم ينظرن إلينا بجدية، على أمل أن يلتزم المجتمع الدولي وأن تلتزم الحكومات الوطنية التزاما جديا وأن يترجم هذا الالتزام إلى أعمال ملموسة لكي يساعد هذا المؤتمر في الإسراع بتحسين مركز المرأة في جميع أنحاء العالم. ودعونا نعمل معا لنكون على مستوى التوقعات المتحمسة للعالم بأسره.

كلمة غيرترود مونغيلا، الأمينة العامة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

بعد طول انتظار، ها نحن هنا في بيجين نشترك في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وهو مؤتمر غير اعتيادي من عدة جوانب. فقد أثار المؤتمر كثيرا من الاهتمام والمناقشة على الصعيد العالمي، بين الرجال والنساء، كبارا وصغارا، ومن بلد لآخر. وقد جمع أكبر حشد من الأشخاص حضر على الاطلاق أي مؤتمر آخر للأمم المتحدة عن أي موضوع. وجميع الأدلة تشير إلى أن هناك ثورة اجتماعية آخذة في النشوء!

لقد اتسم هذا المؤتمر بأن جرت عملية تحضيرية مكثفة شملت مناقشات ومشاورات وطنية وإقليمية ودولية بين الحكومات والهيئات غير الحكومية. وفي كل مرحلة، اتخذت خطوة نحو بناء توافق الآراء. وإننا نواجه اليوم باختبار نهائي لالتزامنا بالعمل - أي منهاج عملنا.

وهذا المنهاج نسيج عالمي تمت حياكته على أيدي النساء والرجال والشباب من جدائل من جميع الأمم والأجناس والديانات على حد سواء. لقد طرز بدقة وبتجرد وبعناية من خلال مختلف المشاورات والمؤتمرات والاجتماعات التي نظمت على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وهذا المنهاج وثيقة للعالم؛ أما بالنسبة للمرأة، فإنه وثيقتها بالنظر إلى أنه يتضمن أمانيها وآمالها وأعمالها التي سنسترشد بها ونحن

ندخل القرن الحادي والعشرين. وفي الواقع، فإن المنهاج للجميع. ولا يمكن أن يكون هناك نظارة، أو متفرجون، أو متمنعون، لأنه برنامج اجتماعي حاسم يمس البشر جميعا.

ولهذا السبب أود مناشدة كل امرأة مشتركة في هذا المؤتمر وفي منتدى المنظمات غير الحكومية ألا تكون ممثلة لحكومتها ومنظمتها غير الحكومية فحسب، بل أن تصبح أيضا مشتركة في حملة مخلصة في النضال الذي ما برحنا نخوضه لسنوات كثيرة جدا. وكما أشرت في افتتاح محفل المنظمات غير الحكومية، فإن "الملايين قد وضعت ثقتها فينا. ويجب ألا نخذلها".

وأود أن أنوه بقليل من السمات البارزة التي باتت جلية أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر بيجين:

أولا، هناك الحاجة إلى النظر إلى قضايا المرأة على نحو كلي ومعالجتها كجزء من الاهتمامات المجتمعية والإنمائية الشاملة. ولن يكون بالاستطاعة تحقيق التنمية المستدامة دون ترسيخ شراكة المرأة والرجل في جميع جوانب الحياة. لقد ناضلت المرأة دائما مع رجال قومها لإلغاء الرق، وتحرير البلدان من الاستعمار، والتخلص من الفصل العنصري وتحقيق السلام. والدور الآن على الرجل لمشاركة المرأة في نضالها من أجل المساواة.

ثانيا، بسبب الطبيعة الشاملة لقضايا المرأة، لا بد من إيلاء كل قضية الوزن والاعتبار الواجبين.

ثالثا، هناك حاجة للاعتراف بالرابطة المشتركة بين الأجيال وهي رابطة تختص بها المرأة على نحو فريد، فضلا عن أثرها التراكمي، بالنظر إلى أن المشاكل التي لم تحل تميل إلى التفاقم في المراحل اللاحقة.

وأخيرا، فإنه منذ أول مؤتمر للمرأة عقد في المكسيك قبل حوالي ٢٠ عاما، تعلمت المرأة أنه لتحقيق المساواة لا بد أن تعتمد على نفسها. ولن تتخذ الاجراءات اللازمة من أجلها استنادا إلى مبدأ نظري للمساواة. لقد أجرت المرأة بحوثها وكانت هي موضوع بحث. وتتسم الاحصائيات بقدر كبير جدا من الكآبة في عدد من المجالات الرئيسية مثل الفقر، والتعليم والأمية، والصحة، والعنف ضد المرأة، وأسلوب الحكم والسياسة، وحقوق الإنسان. ولما كانت الوثائق والحقائق موثقة جيدا الآن، فإنه لا يمكن إنكار أن المرأة تواجه موقفا سيئا بالنسبة للرجل. أما وثيقة "عالم المرأة عام ١٩٩٥"، التي لم تنشر إلا في الشهر الماضي، فإنها تظر كذلك، بما لا يمكن دحضه، كلا من التغييرات التي طرأت والعقبات المتبقية.

إننا نعيش العقد الأخير الحاسم في القرن العشرين، وينبغي للتضامن الذي يربط بيننا في تجاربنا المشتركة، بصرف النظر عن العرق واللون والدين، أن يصبح الآن الأداة التي تدفع بنا جميعا إلى القرن الحادي والعشرين مسلحين بالرؤية والخيال والأعمال التي يمكن أن تحدث التغير في حياتنا نحن وحياة أبنائنا وأحفادنا. إننا ما برحنا نقول دوما إنه لا بد أن تعمل المرأة والرجل معا إذا أردنا الانتقال بهذا العالم

بأمان وبنجاح إلى القرن المقبل. ولذلك أيضا، لا بد أن نكفل مشاركة الشباب، فهم أملنا ومستقبلنا، ولا يمكن إلا أن يكون المجتمع هو المستفيد.

ويجب أن يتضمن جدول أعمالنا قضايا القضاء على الأمية، وسوء الصحة، والفقر، والبطالة والعنف، وتعزيز صنع القرارات والتمكين. ويجب أن يركز على الأعمال التي ستقضي على التمييز والتهميش والعزل الاجتماعي.

وأساس التغيير موجود؛ أما ما نفتقر إليه فهو الالتزام الذي سيكفل القيام بالأعمال التي يمكن أن تحدث ذلك التغيير. وعند تحليل الحقائق والاحصائيات، تبين الحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهي أن العمل لازم من أجل تغيير الوضع الراهن. فالعمل هو الطريق الوحيد إلى الأمام، وليس له من بديل.

ويجب أن يستخلص المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة التزامات بالعمل مقترنة بالتزاماتها بتقديم الموارد، على الصعيدين الوطني والدولي. هذه هي مهمة مؤتمر بيجين. ويجب أن تقرر كل حكومة الآن الأولويات، وأن تحدد الموارد التي ستسهم بها وتعلن الخطوات التي ستتخذها لتكون مسؤولة أمام نساء العالم. ويجب أن يحافظ هذا المؤتمر على المنجزات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات السابقة وأن يتجاوز العبارات المنمقة إلى العمل من أجل إحداث تغيير حقيقي. ولا يسعني إلا أن أختتم كلمتي الآن بطرح الأسئلة التالية بشأن قضية هي قريبة إلى قلبي وإلى قلوب كثير من النساء الأخريات:

- إلى متى ستكدح المرأة للمساهمة في شراء الأسلحة؟

- إلى متى ستظل المرأة تعطي الحياة ليس إلا لتراها تؤخذ بقوة السلاح؟

- وإلى متى سيظل العالم يتجاهل دموع المرأة أثناء النزاعات المسلحة؟

إن هذا المنهاج لن يرى النور ما دامت قضية السلام لم تعالج كما ينبغي.

كلمة السيدة بينظير بوتو،
رئيسة وزراء باكستان

تعرب باكستان عن امتنانها لحكومة وشعب الصين لاستضافة هذا المؤتمر. وكان لحسن الوفادة وكرم الضيافة وقع كبير في نفوسنا.

وإنني أشيد إشادة خاصة بالأمين العام للأمم المتحدة، وبالسيدة غرترود مونغيلا، الأمينة العامة للمؤتمر، لما بذلاه من جهود متواصلة في تنظيم هذا اللقاء.

إن هناك أزمة أخلاقية تجتاح العالم في الوقت الذي نتكلم فيه، أزمة ظلم وعجز، أزمة صمت وإذعان.

وهي أزمة تولدت عن قرون وأجيال من الاضطهاد والقمع.

ولذلك، فإن هذا المؤتمر يتجاوز أمور السياسة وشؤون الاقتصاد. فنحن نعالج قضية أخلاقية أساسية.

وإن هذه لمناسبة تاريخية حقا. فقد اجتمعت هنا قرابة ٤٠ ٠٠٠ امرأة للمطالبة بحقوقهن؛ لتأمين مستقبل أفضل لبناتهن؛ لوضع حد للتحيزات التي لا تزال تنكر على كثيرات منا مكانهن المشروع في المجتمع.

وفي هذه المناسبة المهيبة، أقف أمامكم لا كرئيسة للوزراء فحسب، وإنما كامرأة وأم - امرأة تعتز بتراثها الثقافي والديني، امرأة تدرك ما يعترض سبيل المرأة في كافة مجتمعات الأرض تقريبا من عقبات تحول دون وصولها إلى العدالة والمشاركة الكاملة.

وباعتباري أول امرأة تنتخب على الاطلاق لرئاسة أمة اسلامية، فإنني أشعر بمسؤولية خاصة تجاه قضايا المرأة، وتجاه جميع النساء.

كما أنني أشعر، كامرأة مسلمة، بمسؤولية خاصة للرد على مزاعم البعض بأن الاسلام يضع المرأة في مكان من الدرجة الثانية.

فهذا ليس صحيحا. فالعالم الاسلامي يفخر اليوم بوجود ثلاث رئيسات للوزراء، منتخبات من قِبل الناخبين والناخبات بناء على قدراتهن كبشر، وكأشخاص، وليس كنساء.

إن انتخابنا يدمر الأسطورة التي أقامتها المحرمات الاجتماعية القائلة بأن مكان المرأة هو البيت، وأن خروج المرأة المسلمة إلى العمل هو أمر معيب أو مشين أو مرفوض اجتماعيا.

إن انتخابنا يعطي للنساء في كافة أنحاء العالم الاسلامي القوة المعنوية ليعلن أن من السليم اجتماعيا أن تخرج المرأة للعمل، وأن تقتفي أثرنا كنساء عاملات وكأمهات عاملات.

إن النساء المسلمات يتحملن مسؤولية خاصة في المساعدة على التفرقة بين تعاليم الاسلام وبين المحرمات الاجتماعية التي نسجتها تقاليد المجتمع الأبوي.

وهي التفرقة التي لا يريد الظلاميون رؤيتها. فالظلاميون يؤمنون بالتمييز. والتمييز هو الخطوة الأولى نحو الديكتاتورية واغتصاب السلطة.

وقبل شهر، استضافت باكستان أول مؤتمر في نوعه للبرلمانيات في العالم الاسلامي. ولم يحدث من قبل في تاريخ الاسلام أنه تجمع مثل هذا العدد من النساء العاملات والممثلات المنتخبات في مكان واحد ليتكلمن بصوت واحد.

ومع تجمع أكثر من ١٠٠ مندوبة من ٣٥ بلدا اسلاميا معا، كنت أشعر باعتزاز هائل بأننا نحن النساء نستمد القوة والدعم من بعضنا البعض، عبر الكرة الأرضية وعبر القارات لمواجهة أولئك الذين لا يسمحون بتمكين المرأة، والتصدي لهم.

واليوم، يخالجني شعور الاعتزاز نفسه - فنحن النساء نتجمع في بيجين، في هذه العاصمة القديمة لحضارة عريقة، لنعلن أننا لسنا وحدنا في سعينا وراء التمكين، وأن النساء في كافة القارات يقفن معا في بحثهن عن تقدير الذات وقيمة الذات واحترام النفس والاحترام في المجتمع ذاته. وعندما نفرق بين تعاليم الاسلام والمحرمات الاجتماعية، لا بد وأن نتذكر أن الاسلام يحرم الظلم: ظلم الناس، وظلم الأمم، وظلم النساء. وهو يرفض التمييز بين الناس تبعا للعنصر واللون والجنس. وهو يجعل من التقوى المعيار الوحيد للحكم على البشر. وهو يعامل المرأة كإنسان في حد ذاتها، لا كمتاع يباع ويشترى. فمن حق المرأة أن ترث، وأن تحصل على الطلاق، وأن تتلقى نفقتها الشرعية، وأن تحتفظ بحضانة أطفالها. ومن النساء مفكرات، وشاعرات، وفقيهات، بل محاربات.

ويشير القرآن الكريم إلى تولي امرأة للحكم، وهي ملكة سبأ. ويحدث الكتاب المقدس عن حكمتها، وعن بلدها بقوله تعالى إنها بلدة طيّبة.

وقد تزوج النبي عليه السلام هو نفسه من امرأة عاملة. وكان أول من اعتنق الاسلام امرأة، هي السيدة خديجة.

وأدان النبي محمد بصورة قاطعة ممارسة وأد البنات التي كانت شائعة في الجزيرة العربية قبل الاسلام، ووضع حدا لها. وجاء في القرآن الكريم:

> وإذا بُشر أحدهم بالأنثى، ظل وجهه مسودا وهو كظيم؛ يتوارى من القوم من سوء ما بُشر به؛ أيمسكه على هون أم يدسه في التراب؛ ألا ساء ما يحكمون. (سورة النحل - الآيتان ٥٨ و ٥٩)

كم تصدق هذه الكلمات حتى في يومنا هذا. فكم من النساء لا زالت أسرهن "تمسكهن على هون"، ليكبرن مثخنات بالندوب العاطفية والهموم. وكم هو مفجع أن ممارسة وأد البنات التي كانت شائعة في

الجاهلية لا زالت تنتاب عالما ننظر إليه على أنه عالم حديث ومتحضر. فكثيرا ما يتم التخلي عن المواليد من الاناث أو إجهاضهن.

وتبيّن الاحصاءات أن عدد الرجال يفوق الآن بصورة متزايدة عدد النساء في أكثر من ١٥ بلدا آسيويا. فالأولاد مرغوبون. وهم مرغوبون لأن قيمتهم تعتبر أكبر من قيمة البنات. والأولاد مرغوبون لإرضاء الذات: فهم يحملون اسم الأب في هذا العالم.

ولكننا كثيرا ما ننسى أنه بالنسبة للمسلمين في يوم الحساب، سيُنادى كل شخص باسم أمه، وليس باسم أبيه.

ولكي ترضي المرأة زوجها، فإنها تريد إبنا. ولكي تحتفظ المرأة بزوجها فلا يهجرها، فإنها تريد إبنا. ويحدث كثيرا جدا، عندما تتوقع المرأة إنجاب بنت، أن تحرض زوجها على التخلي عن تلك الطفلة البريئة التامة التكوين، أو إجهاضها.

إن صرخات تلك الطفلة، ونحن في اجتماعنا هذا اليوم، تلامس أسماعنا.

إن هذا المؤتمر لا بد وأن يرسم طريقا يمكن أن يهيئ مناخا تكون فيه البنت محل ترحيب وتقدير كالولد، وتعتبر فيه قيمة البنت مساوية لقيمة الولد.

وعندما كنت أتولى رئاسة رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي، أعلنت الرابطة عام ١٩٨٩ عام الطفلة. وبعد ست سنوات، لا زالت الطفلة ضعيفة معرضة للأخطار. ولا يزال هذا الوضع مستمرا، ليس بسبب الدين في حالة باكستان، وإنما بسبب التحيز الاجتماعي.

وكثيرا جدا ما أنكرت الحقوق التي أعطاها الاسلام للمرأة المسلمة. وتُحرم النساء من حقوقهن في كافة أنحاء العالم، العالم المتقدم النمو والعالم النامي على حد سواء. وفي كافة أنحاء العالم، تتعرض النساء للعنف داخل الأسرة. وفي حالات كثيرة لا تنسحب المرأة من هذا الوضع، لأن ليس ثمة من مكان تذهب إليه. أو تبقى في مكانها، وتتحمل العنف الأسري من أجل أطفالها.

وقد بدأنا في باكستان حملة للتوعية العامة ضد العنف الأسري، من خلال وسائط الاعلام الجماهيرية، لتعريف النساء بأن العنف الأسري جريمة، ولتنبيه الرجال إلى إمكان معاقبتهم عليه.

وفي مجتمعات عديدة، كثيرا ما تُعذب النساء، ليس فقط على أيدى الرجال، وإنما أيضا على أيدي الأصهار من الاناث، للحصول على مكاسب مالية من أسرة المرأة.

وفي بعض الأحيان تلقى الزوجة مصرعها على أيدي الزوج أو الأصهار، كي يستطيع الزوج الاقتران بزوجة أخرى والحصول على بائنة أكبر. إن نظام البائنة هو من المساوئ الاجتماعية التي لا بد أن نرفع أصواتنا ضدها، ونخلق وعيا أعظم بها.

والنساء لا يتعرضن للاعتداءات البدنية فحسب، وإنما للاعتداءات اللفظية أيضا.

ففي حالات الغضب والاحباط، كثيرا ما ينساق الرجال إلى استخدام لغة نابية وبذيئة ضد النساء بصورة غير متحضرة. وللأسف، فإن النساء تستخدمن في بعض الأحيان لغة نابية لتحقير نساء أخريات.

ولذلك، فعلينا أن نعمل معا لنغير موقف الرجال والنساء، وليس موقف الرجال وحدهم.

ولقد أصبحت المرأة ضحية لثقافة الاستبعاد وهيمنة الرجل. فالنساء يعانين اليوم، أكثر من الرجال، من الفقر والحرمان والتمييز. وهناك نصف بليون امرأة في عداد الأميات. وتمثّل البنات سبعين في المائة من الأطفال المحرومين من التعليم الابتدائي. ونحن نركز في باكستان على توفير التعليم الأولي للبنات لتصحيح هذا الاختلال. ونركز على تدريب المعلمات وفتح سبل العمل أمام المرأة.

إن قناعتي الثابتة أن ما من امرأة تستطيع أن تسيطر تماما على حياتها، وأن تتخذ خياراتها بنفسها، ما لم تتمتع بالاستقلال المالي. ولا تستطيع امرأة أن تتمتع بالاستقلال المالي ما لم يكن بامكانها أن تعمل.

ولا يمكن أن يبدأ التمييز ضد المرأة في التراجع إلا عندما تتعلم المرأة وتعمل.

ولو لم يعلمني أبي أو يترك لي موارد مالية مستقلة، لما كنت قد استطعت أن أعيل نفسي، أو أن أناضل ضد الاستبداد، أو أن أقف هنا أمامكم اليوم لأتكلم كضيفة خاصة.

وإذا كنا نريد أن تكون للطفلة قيمة، وإذا كنا نريد أن تقول الزوجة "لا" للعنف الأسري، فإننا نتحمل عندئذ التزاما خاصا بخلق الوظائف للنساء.

وهذا ما دعانا في باكستان إلى إنشاء مصرف المرأة في عام ١٩٨٩. وهذا المصرف تديره النساء من أجل النساء، لتقديم العون والمساعدة لهن في إقامة مشاريعهن الخاصة، بحيث يحققن الاستقلال المالي، ويحققن معه حريتهن في اتخاذ خياراتهن بنفسهن. وهناك الآن ٢٣ فرعا من فروع مصرف المرأة تساعد النساء العاملات في باكستان.

وتتميز مدننا الكبرى بوجود المشاريع التي أنشأتها النساء: مخابز، ومطاعم، ومتاجر، ومحال للزخرفة الداخلية. وقد رفعنا الحظر الذي كان مفروضا على مشاركة النساء الباكستانيات في المسابقات الرياضية الدولية. وسوف نستضيف، في عام ١٩٩٧، الدورة الأوليمبية الثانية للنساء المسلمات. ويجري إنشاء مرافق رياضية خاصة لتشجيع مشاركة النساء الباكستانيات في الألعاب الرياضية.

وتضطلع المرأة الباكستانية بدور ذي شأن في نزع فتيل القنبلة السكانية في باكستان. ويجري تدريب مائة ألف امرأة من أجل خفض معدلات النمو السكاني ومعدلات وفيات الأطفال الرضع في باكستان. وعندما أزور القرى الفقيرة التي لا تحصل على مياه شرب نظيفة، فإن صدري ينشرح عندما أرى إحدى الزائرات الصحيات، وعندما أرى امرأة عاملة وسط هذه الأوضاع التعيسة. إذ أنني على ثقة من أننا لن نتمكن من التغلب على الفقر والقذارة والأمية والخرافات إلا إذا أنفقنا على تأهيل نسائنا، وإلا إذا بدأت نساؤنا يعملن - يعملن في قراننا المترامية التي يبدو أن الزمن قد توقف فيها؛ حيث لا زالت الثيران، لا الجرارات، هي التي تستخدم في الفلاحة؛ حيث تصاب النساء بالضعف من جراء إنجاب أعداد كبيرة من الأطفال؛ حيث البنات أكثر تعرضا للاصابة بسوء التغذية من الأولاد، فعلى البنات أن يأكلن الفضلات؛ حيث القرويون يعملون ليل نهار مع نسائهم لكسب بُلغتهم؛ حيث الفيضانات والأمطار تجرف المحاصيل وتدمر البيوت؛ حيث الفقر يطارد الأرض بشهية لا يمكن السيطرة عليها إلا عندما نستيقظ على الواقع المزدوج لتنظيم السكان وتمكين المرأة. وهنا، قامت الأمم المتحدة وأمينها العام بدور بالغ الأهمية.

ويجادل بعض المتشككين في الفائدة من عقد هذا المؤتمر. وأنا أختلف معهم. إن عقد هذا المؤتمر يبيِّن أن النساء لسن منسيات، وأن العالم يهتم بهن. إن عقد هذا المؤتمر يظهر التضامن مع المرأة. إن عقد هذا المؤتمر يجعلنا نصمم على أن يسهم كل منا بطريقته الخاصة، وبأي صورة يستطيعها، في التقليل مما تواجهه المرأة من اضطهاد وقمع وتمييز. وفي حين يتعين بذل الكثير، فإن كل عقد من الزمن يحمل معه تحسيناته الصغيرة.

فعندما كنت أشب عن الطوق، كانت النساء في أسرتي الواسعة لا زلن وراء الجدران المصمتة في بيوت القرية. أما الآن، فقد أصبحنا جميعا نسافر إلى المدن، أو إلى خارج البلاد.

عندما كنت أشب عن الطوق، كانت النساء في أسرتي الواسعة لا زلن يغطين أنفسهن "بالبرقع"، أو الحجاب، من مفرق الشعر حتى أخمص القدم، عندما كن يزرن بعضهن البعض في حفلات الأعراس أو مراسم الجنازات - فهاتان هما المناسبتان الوحيدتان اللتان يسمح فيهما لهن بالخروج من البيت. أما الآن، فإن معظم النساء لا يلزمن أنفسهن إلا "بالدوباتا" أو "الشادر"، ويتمتعن بالحرية في مغادرة المنزل.

عندما كنت أشب عن الطوق، لم يكن مسموحا لأي فتاة في أسرتي الواسعة بأن تتزوج ما لم يتقدم واحد من أبناء عمومتها، خوفا من خروج الممتلكات من الأسرة. والآن، تتزوج الفتيات من خارج الأسرة.

عندما كنت أشب عن الطوق، كان حتما أن يتخذ ابن العم زوجة ثانيا، أما الآن، فالفتيات لا يتوقعن أن يتزوج أزواجهن مرة أخرى. وبعد أن كان ذلك هو القاعدة، أصبح الاستثناء من القاعدة.

عندما كنت أشب عن الطوق، لم تكن النساء يتعلمن. وكنت أول فتاة في أسرتي تلتحق بالجامعة وتسافر إلى الخارج لاستكمال دراستها. أما الآن، فقد صار أمرا عاديا أن تتعلم البنات في الجامعة، وفي الخارج، عندما يكون بمقدور الأسر أن تتحمل تكلفة ذلك.

لقد رأيت تغييرات هائلة طوال حياتي. ولكنني آمل أن أرى تغييرات أكبر بكثير. وبعض هذه التغييرات التي آمل أن تتحقق مستمد من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي يدعو إلى القضاء على التمييز ضد المرأة.

وآمل أن ينبثق بعض هذه التغييرات من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي وقّعتها باكستان في الشهر الماضي. وقد كانت هناك مقاومة لذلك من دوائر عديدة، بطبيعة الحال. غير أننا مصممون على المضي قدما لتحقيق باكستان التي نحلم بها، والتي تسهم فيها النساء بكل امكاناتهن.

وكنساء، فإننا نشعر بالارتياح إزاء منهاج عمل بيجين، الذي يتبنى نهجا شاملا نحو تمكين المرأة.

ولكن، لا يمكن أن نتوقع أن تناضل النساء وحدهن ضد قوى التمييز والاستغلال. وإنني أستعيد كلمات دانتي، الذي يذكّرنا بأن:

"أقسى أماكن الجحيم سعيرا محجوز لأولئك الذين يبقون على حيادهم في زمن الأزمات الأخلاقية".

واليوم في هذا العالم، في النضال من أجل تحرير المرأة، لا يمكن أن يكون هناك أي حياد. ولكننا تعلمنا أن الديمقراطية وحدها لا تكفي. وحرية الاختيار وحدها لا تضمن العدالة. والحقوق المتساوية لا تتحدد بالقيم السياسية وحدها. فالعدالة الاجتماعية هي مثلث يجمع بين الحرية والمساواة والتحرر:

العدالة هي التحرر السياسي.
العدالة هي الاستقلال الاقتصادي.
العدالة هي المساواة الاجتماعية.

والتمكين لا ينحصر في مجرد التمتع بالحق في التحرر السياسي. فالتمكين هو الحق في الاستقلال؛ الحق في التعليم؛ الحق في أن تكون للإنسان اختياراته في الحياة. التمكين هو الحق في التمتع بفرصة

اختيار حياة عملية منتجة؛ الحق في الملكية؛ الحق في المشاركة في الأعمال التجارية؛ الحق في تحقيق الازدهار في ساحة السوق.

وباكستان تعرب عن ارتياحها لأن منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي جرى التفاوض بشأنه حتى الآن، يركز على مجالات الاهتمام البالغة الأهمية بالنسبة للمرأة، ويرسم استراتيجية ذات منحى عملي لحل مشاكل المرأة. غير أننا نعتقد أن منهاج العمل ينبغي أن يعالج مسائل الموارد الجديدة والاضافية، والديون الخارجية، وبرامج التكيف الهيكلي، وحقوق الانسان للمرأة، وحماية النساء اللائي يصادف وجودهن في وسط النزاعات المسلحة، وتحقيق حق تقرير المصير للأقاليم التي لا زالت خاضعة للاحتلال الأجنبي والسيطرة الخارجية.

ولا بد وأن يسعى أيضا إلى تعزيز دور الأسرة التقليدية باعتبارها أساس المجتمع. فتفكك الأسرة يؤدي إلى التحلل الأخلاقي. ولا بد من وقف ذلك. إن منهاج العمل يتسم بضعف يبعث على الانزعاج فيما يتعلق بدور الأسرة التقليدية. وهذا الضعف يمكن أن يؤدي إلى إساءة تفسيره، بل وتشويهه، من جانب معارضي جدول أعمال المرأة.

لقد شهدنا قدرا كبيرا من التقدم. ومجرد اجتماعنا في بيجين اليوم هو خطوة هائلة إلى الأمام. غير أن ثمة غيوما جديدة تعكر صفو الأفق.

فانتهاء الحرب الباردة كان ينبغي أن يؤذن بحلول السلام وبزوغ حقبة من التقدم للمرأة. ولكن انتشار التوترات والصراعات الإقليمية خيب آمالنا، للأسف. ومثلما كان عليه الحال في الماضي، فإن النساء والفتيات أصبحن الضحايا الأكثر مباشرة لهذه النزاعات - والأكثر عجزا، وبالتالي الأكثر تعرضا للاساءات.

وإن استخدام الاغتصاب كسلاح في الحرب وكأداة من أدوات "التطهير العرقي" هو أمر منحرف بقدر ما هو مقيت. إن افتضاح هذه المأساة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك جامو وكشمير والبوسنة والهرسك، قد هز ضمير المجتمع الدولي بأسره.

إن قضايانا الأخرى، رغم الحاحها، تتضاءل أمام فداحة هذه المأساة. لذلك، لا بد وأن يعرب هذا المؤتمر عن تضامنه الكامل مع شقيقاتنا وبناتنا اللائي رحن ضحايا للنزاع المسلح والقمع والوحشية. فلا بد وأن تكون محنتهن أولويتنا الأولى.

إنني أقف أمامكم لأتكلم عن القوى التي لا بد وأن تضع شكل العقد الجديد، والقرن الجديد، والأعوام الألف القادمة.

فلا بد من أن نصنع عالما متحررا من استغلال النساء وإساءة معاملتهن؛ عالما تتوفر فيه أمام النساء فرص الارتقاء إلى أعلى المستويات في الحياة السياسية والأعمال التجارية والدبلوماسية وغير ذلك من مجالات الحياة؛ حيث لا تتعرض المرأة للضرب؛ حيث يتمتع الشرف والكرامة بالحماية في حالات الحرب والنزاع؛ حيث نتمتع بالحرية والاستقلال الاقتصاديين؛ حيث نكون شركاء متساويين في السلام والتنمية؛ عالما يلتزم بالقدر نفسه بتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية؛ عالما يلتزم بتحرير الأسواق مثلما يلتزم بتحرير المرأة.

وحتى ونحن نعدد أهدافنا وننظمها ونصل إليها، خطوة بخطوة، لا بد وأن نتوخى اليقظة على الدوام. فقوى القمع ستظل دائما مستعدة لانتهاز الفرصة وإعادتنا إلى الماضي.

ولنتذكر كلمات الكاتب الألماني، غوته:

"يجب أن يعاد صنع الحرية، وأن يعاد اكتسابها، في كل جيل من الأجيال".

لا بد وأن نفعل ما هو أكثر من مجرد انتقاد الماضي. لا بد وأن نغير المستقبل.

وإذ أتذكر كلمات شقيقة برلمانية، هي السناتور باربرا ميكولسكي، التي قالت إن "الديموغرافيا هي القدر"، فإنني أعتقد أن الزمن والعدالة وقوى التاريخ هي جميعا في جانبنا. ونحن هنا في بيجين لنعلن رؤية جديدة للمساواة والشراكة. فلنحول هذه الرؤية إلى واقع في أقرب وقت ممكن.

كلمة فيغديس فينبوغادوتير، رئيس أيسلندا

إنه لمما يشرفني بل ويشعرني ببالغ الامتنان أن أحظى بفرصة التحدث إلى هذا المؤتمر ذي الأهمية الخاصة. وإني لأخال أن التاريخ سوف يثبت أن هذا المؤتمر هام من جوانب عديدة ليس أقلها أهمية مجرد انعقاده. وبغض النظر عما سيتبدى من أثر ملموس أو مباشر له، فإنه لمما يشجعنا بعض الشيء أن ندرك أن العمل الذي يجري انجازه هنا لو وقع قبل سنوات قليلة فقط لأعتبر مسألة غير واردة، ولكنه سيبدو في آخر الأمر، عند استعادة الماضي، خطوة طبيعية على طريق تقدم الحضارة.

ويعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام اليوبيل الذهبي إذ نحتفل بذكرى إنشاء الأمم المتحدة قبل ٥٠ عاما. وربما كان من المناسب، في مكان المؤتمر هذا، أن نعيد للأذهان أن قدماء الصينيين كانوا يستخدمون تعبير "عسى أن تعيش في زمن مثير" لا تعبيرا عن التمني بالخير ولكن عن اللعنة. وفي الوقت نفسه، ومع احتفالنا بذكرى هذه المناسبة، فإن إحساسنا بالانتصار لما حققه المجتمع العالمي بانسجام قد خفت بصورة غريبة. فلا يمكننا تجاهل الصراعات البشرية الفاجعة التي ما زالت مستعرة في شتى أرجاء العالم.

ومن الواضح أن مسيرة التاريخ لا تخضع لنزوات الحسابات الفلكية. إلا أن توقيت عقد مؤتمرنا سيؤدي لا محالة إلى دمج موضوعه في القضية الأعم ألا وهي نوع الرؤية التي نريد وضعها أمام الأمم المتحدة في نصف القرن القادم.

إن كون الربط بين النهوض بالمرأة وبين قضايا بقاء البشرية لم يعد موضع شك، هو لا ريب، دليل على مدى ما وصلنا اليه في الـ ٢٠ عاما الماضية. بل إنه أصبح مقبولا ومشروعا وآنيا وحتى ضروريا.

وغني عن القول أن الأمر لم يكن كذلك دائما. ففي أول أعمال الفكر السياسي الغربي، ألا وهو جمهورية أفلاطون، يحاول سقراط تصوير أفضل نظام سياسي وفقا للطبيعة. إلا أن أصدقاءه يقاطعونه آخذين عليه إغفاله لدور المرأة. ويتبين أن سقراط كان معرضا في بداية الأمر عن الاعتراف بدور المرأة كشريك على قدم المساواة في المخطط الذي وضعه للأمور، خشية أن يسخر منه الرجال الآخرون. ثم يذكر نفسه بأن ما يتوقع أن تؤديه المرأة من أعمال روتينية وفقا للمخطط الجديد، كانت تعتبر في وقت ما غريبة ومدعاة للسخرية بالنسبة للرجال أيضا. إلا أنه فيما بعد، وكما ذكر بنفسه "تلاشي مظهر السخف تحت تأثير تحكيم العقل بشأن الأفضل".

وتلك بالطبع هي وجهة نظر رجل في مجتمع يسيطر عليه الرجال، مهما كان اعترافه بفكرة مساواة المرأة جديرا بالثناء. إلا أنه بالنسبة للمرأة اليوم، يعتبر العكس أقرب للحقيقة، ذلك أن فكرة عدم التمكن من التمتع بالمساواة ليست أقل سخفا، كما يبدو لنا علاوة على أنها غير عقلانية. وأنا أعلم أن العديد من الرجال يتفقون معنا في الرأي أيضا.

وعلى خلاف سقراط، ربما كان من يخططون لمستقبل أفضل في يومنا هذا ليسوا بحاجة إلى من يذكرهم بأن يأخذوا المرأة بعين الاعتبار الواجب، حتى ولو لم يكن ذلك إلا لأن العديد منهم من النساء على أية حال، وإن أعداد النساء تتزايد باستمرار. واليوم تلتزم معظم دول العالم بموجب القانون بحماية حقوق الانسان للمرأة وبتعزيزها. وعلاوة على الإمكانيات التي تتيحها الأطر القانونية، يتزايد باستمرار الاعتراف بضرورة اشتراك المرأة اشتراكا كاملا وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة الخاصة منها والعامة.

ولم تعد حقوق المرأة قضية هامشية أو "تقدمية" بل اكتسبت بدلا من ذلك طابعا عالميا، بفضل جهود ليس أقلها ما بذلته على الصعيد العالمي منظمات مثل الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي يتكرر فيه إلقاء اللوم على الأمم المتحدة لأنها غير مهيأة للتصدي للتحديات الملحّة، يجدر بنا أن نذكر بالدور المحوري الذي قامت به منظمتنا العالمية ووكالاتها في بدء الجهود الرامية إلى تأمين تكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة في جميع جوانب التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومع إعطاء الاعتبار الواجب أيضا للمساهمة التي قدمها العديد من المنظمات غير الحكومية، أود اغتنام هذه الفرصة كي أوجه تحية خاصة للأمم المتحدة على اضطلاعها بدور قيادي في هذا الميدان.

إلا أنه يجب ألا ننغمر في بهجة تهنئة الذات. فإننا بحاجة إلى الشجاعة لإضافة تحفظ على كل ما حققناه باعترافنا صراحة بأكبر عيوبنا وأكثرها وضوحا. ومن المفارقات أن عدد النساء اللاتي يعشن في فقر قد زاد بصورة غير متناسبة بالقياس إلى عدد الرجال، وتشكل النساء الآن غالبية فقراء العالم. ويتجلى هذا الأمر على جميع الصعد: في الصحة والتعليم والأمن الجسدي، علاوة على القوة والتأثير، سياسيا أو اقتصاديا. وكثيرا ما تحرم الفتيات والنساء من الحصول على نفس ما يحصل عليه الرجال من تغذية وعناية طبية. وتشكل النساء ثلثي الأميين البالغين في العالم كما يمثلهن أغلبية لاجئي العالم وضحايا العنف. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بلدان عديدة يجعل فيها النساء عمدا على هامش الحياة العامة، هذا إن أشركن فيها على الإطلاق.

وسوف تكون مهمة هذا المؤتمر معالجة أوجه القصور هذه، وذلك ليس فقط بالاعتراف بها ولكن بالعمل على تعليل مصدرها وكيفية القضاء عليها. وخلال الأيام القادمة سيستعرض المؤتمر المجالات الحرجة التي تشغل اهتمام المرأة ويؤمل أن يعتمد منهاج عمل يشمل مقترحات محددة.بيد أننا لا يجب أن نكتفي بالكلمات وحدها. وغني عن القول أن الكثير يتوقف على الإرادة السياسية للحكومات لضمان تنفيذها بشكل سليم. وقد يتطلب ذلك موارد جديدة، إلا أنها ليست شرطا أساسيا، ولا يجب أن يتخذ انعدامها عذرا للتقاعس عن العمل كلية. فإن العديد من الحكومات الوطنية يملك من الوسائل ما يكفي ويزيد لمنع بعض الأضرار التي تلحق بالنساء خاصة. بل إنها لمسؤولة عن القيام بذلك.

إن لدينا جميعا الآن فرصة فريدة، ذلك أننا نعود، نوعا ما، إلى ميثاق الأمم المتحدة.

ولقد ارتأى كثير من الناس، خطأ أو صوابا، مولد الأمم المتحدة على اعتبار أنه تحقيق لمسعى أزلي بإحلال سلم دائم. وقد كان هدف الميثاق في المقام الأول هو القضاء على الحرب. إلا أن الميثاق كان يقوم على مثل أعلى لا يقل طموحا عن ذلك، وهو الالتزام بالتصدي لمصادر الصراعات بين البشر من خلال تعزيز حقوق الانسان والعدالة والتقدم الاجتماعي. ومن المؤكد أنه لم يكن خطأ الأمم المتحدة أن طغت المناورات السياسية على هذا المثل الأعلى الثاني. ثم كانت بداية الحرب الباردة ونشوب التنافس بين الشرق والغرب مما أغرى القوى الكبرى في العالم بالسعي إلى فرض سلام دائم عن طريق تحقيق تفوق، بعضها على بعض، عسكريا. وموجز القول أن الأمم المتحدة لم تمنح قط فرصة العمل كما كان منتويا لها. ولم تستكمل التجربة أبدا.

وقد شهدنا في السنوات الأخيرة الأمم المتحدة تتأقلم بسرعة للمتطلبات الجديدة التي يقتضيها مناخ ما بعد الحرب الباردة. وقد حددت سلسلة المؤتمرات التي بدأت بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في نيويورك واستمرت مع قمة الأرض التي عقدت في ريو، ثم المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في فيينا، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، جدول أعمال جديدا تحررت به المنظمة من مفهوم الأمن الضيق باعتباره أمرا يقاس إلى حد كبير، بالقوة

العسكرية. وبدلا من ذلك، فإننا نرسم الآن مسارا جديدا نحو السلم، يستند إلى الاعتراف بأن أمن الأفراد لا ينفصل، على المدى الطويل، عن أمن الدول.

ومن هذا المنطلق نعود لميثاق الأمم المتحدة. وإذ نفعل ذلك إنما نعيد اكتشاف العلاقة المهملة، المتأصلة في الميثاق، بين حفظ السلم وما للرجال والنساء من حقوق متساوية. فلم يقم واضعو الميثاق بإضافة عبارة "وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية" كفكرة طارئة. وإنما أفردوا لها مكانا في المقدمة في الفقرة الثانية من ديباجة الميثاق. وإذ نحمل المشعل للمرأة إلى بيجين الآن، ثم إلى "قمة المدن" في اسطنبول في العام القادم، فإننا أيضا نثبت للعالم أن الشواغل العالمية الملحة بما فيها البيئة والنمو والسكاني والتنمية الاجتماعية تشمل المرأة تماما بقدر ما تشمل الرجل.

إن جميع الحقوق تقابلها واجبات. والمرأة بمطالبتها بحقوق متساوية في التحكم في حياتها تعلن أيضا استعدادها للاضطلاع بواجب التصدي لهذه الشواغل العالمية، يدا بيد مع الرجل، لصالح جميع من يعيش على هذا الكوكب. وإذا استطعنا إعلان سبب المساواة على هذا النحو نكون قد حققنا بصدق عولمتها وبدأنا نطل على المستقبل البعيد نحو مجتمع ذي صفات مختلفة للغاية. على أنه مما يلفت النظر أن هذه الرؤية تبدو لي أقل استحالة بكثير من فكرة مساواة المرأة لو جاءت قبل مائة عام. وبهذا المعنى يمكننا أن نقول بثقة إننا قد قطعنا بالفعل شوطا طويلا.

لقد جئنا إلى بيجين للعمل على النهوض بقضية المرأة. ولكن الأهم من ذلك أننا جئنا هنا كمواطنين مسئولين ينتمون للجنس البشري، وملتزمين بتحقيق عالم أفضل للأجيال القادمة. وفي اللغة الصينية رمز يعبر عن السلم يبدو فيه رجل وإمرأة تحت سقف واحد. وإني إذ أختتم كلمتي بالتعبير عن شكري لحكومة الصين على كرم ضيافتها بتوفيرها مكان عقد هذا المؤتمر الكبير للرجال والنساء من جميع أنحاء العالم، أود أن أعبر عن أمنية صادقة، بأن نتمكن، قبل مغادرة هذا المكان من أن نسهم مساهمة ذات مغزى، وحقيقة ودائمة لسلم العالم.

كلمة خالدة ضياء، رئيسة وزراء بنغلاديش

إننا نجتمع هنا في بيجين لغرض مشترك هو تجديد التزامنا بالنهوض بالمرأة. ويغمرني، وأنا أقف في مركز الحضارة القديمة هذا، شعور بالتفاؤل من أن الأفكار المتحيزة القديمة العهد ضد المرأة بدأت أخيرا تتداعى وصرنا نقترب أكثر فأكثر من هدفنا الغالي المتمثل في المساواة والتنمية والسلم.

وأنا على يقين من أن هذا المؤتمر العالمي المعقود في بيجين سيكون مَعلما في تاريخ نضال المرأة من أجل المساواة والحرية الذي بدأ قبل عشرين سنة في المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة في مدينة المكسيك. وأشعر أنني من المحظوظين لوجودي هنا في هذه اللحظة التاريخية لكي أعبِّر عن تضامن بنغلاديش معكم. وأود أن أعبِّر عن بالغ تقديري لحكومة الصين لحُسن وفادتها، وكرم ضيافتها وجودة

الترتيبات التي تم اتخاذها لهذا المؤتمر. وأهنئكم، سيادة الرئيسة، على انتخابكم، وأنا واثقة من أن هذا المؤتمر سيسير، بقيادتكم الرشيدة على نحو سلس وسينجز جدول أعماله الزاخر.

لقد كانت المسيرة من مدينة المكسيك إلى بيجين طويلة. وكانت مغامرة دامت عقدين من الزمن. وكانت حركة تميزت بشعور بالالتزام العميق والمثابرة. ولكن العراقيل والحواجز المعترضة في الطريق كانت هائلة - وأهمها الحواجز النفسية. ولكن عزيمة النساء في كافة أنحاء العالم لم تلن قناتها.

وقد قوّت مجموعة من المؤتمرات من تركيز أنظار العالم على مشاغلهن. وأحرز تقدم، وإن كان بدرجات مختلفة، في كل بلد من العالم. وكانت استراتيجيات نيروبي التطلعية النبراس الذي يرشد مساراتنا. وذللت الفوارق بين الجنسين في التعليم والصحة. وازداد متوسط العمر المتوقع للمرأة على نحو لا بأس به. وخفضت معدلات وفيات الأمهات إلى النصف. وقلت الفوارق في الالمام بالقراءة والكتابة بين الجنسين على نحو هام.

إلا أن سجل التقدم هذا لا يمكن أن يخفي كون المرأة ما زالت تعيش في عالم لا تسوده المساواة. ومع أن فرص التعليم والرعاية الصحية المتاحة للنساء ازدادت زيادة سريعة، فإن أبواب الفرص الاقتصادية والسياسية ما زالت غير مفتوحة أمامها على مصراعيها في أنحاء عديدة من العالم. ويتضح هذا من كون ٧٠ في المائة من الفقراء ما زالوا من النساء. وهن في وضع غير مؤات فيما يتصل بالعمالة والأجور والوصول إلى الائتمان، والتمثيل على الصعيدين الإداري والسياسي.

وما زال العنف والتمييز ضد المرأة في العديد من المجتمعات على مستوى عال. والفظائع الوحشية المرتكبة ضد المرأة في البوسنة إنما هي تذكير أليم بأن غلالة الحضارة والنور رقيقة حقا.

وقد نجحت مؤتمرات المرأة الثلاثة السابقة في توعية المجتمع الدولي بهذه القضايا. وكانت مفيدة في إقناع الحكومات بزيادة سرعة إنفاقها على تعليم نسائها وصحتهن وفي تأييد حقوق المرأة. والتحدي الرئيسي أمام مؤتمر بيجين هو توسيع نطاق الفرص الاقتصادية والسياسية التي ظلت ضيِّقة حتى الآن. وينبغي أن تجد إرادتنا السياسية من أجل النهوض بقضية المرأة في بيجين تعبيرا حقيقيا ذا مغزى.

وفي هذا السياق، ينبغي أن يعيد هذا المؤتمر تأكيد ثلاثة عوامل تُعد حاسمة من أجل النهوض بالمرأة:

أولا، إن تحسين حالة المرأة يُعد استثمارا حيويا في مستقبل البشرية. والفوائد الثانوية عديدة. فالمرأة تشكّل قوة أساسية في القضاء على الفقر والتخطيط لمستقبل مستدام وتحقيق السلام الإقليمي والعالمي.

ثانيا، ينبغي أن نؤكد الحاجة إلى علاقة جديدة وشراكة تقوم على التآلف بين الرجل والمرأة، والحكومات والمواطنين، وفي الواقع بين جميع الذين يمكنهم الإسهام بحلول للمشاكل الاجتماعية المتشعبة. وقد شجعت الديمقراطية قيام مجتمع مدني ونظام قيم أوسع نطاقا. وأعتقد أنه ينبغي دعم ذلك بمجتمع مسؤول تؤدي فيه الحكومة دورا مساندا أساسيا.

وأخيرا، ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا من أجل خلق وتعزيز ومواصلة الوعي بدور المرأة ومساهمتها بجميع الوسائل الممكنة.

وقد يكون من المناسب أن أشاطركم تجربة بلدي. فمن المعروف جدا أن المعوقات في بنغلاديش عديدة ومتنوعة. ومع ذلك فإن التزامنا يظل ثابتا. وقد بذلنا في السنوات القليلة الماضية كل ما في وسعنا لتعزيز مركز المرأة. وسعينا إلى تمكينها من المساهمة على أفضل وجه في تقدم المجتمع. وقد حققنا عدة إنجازات هامة. اسمحوا لي أن أذكر بعضها.

إن دستورنا يضمن المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة الوطنية. وتوجد قوانين تحمي حقوق المرأة. وقد أنشأنا وزارة مستقلة لشؤون المرأة. وسياسات الحكومة موجهة نحو إدماج المرأة في التيار الرئيسي لبرامجنا للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وقد تم تشكيل مجلس وطني لتنمية المرأة تحت رئاسة رئيس الوزراء لتقديم المبادئ التوجيهية في مجال السياسة العامة والإشراف على أنشطة جميع الوزارات في هذا المجال.

ومن الواضح أن المرأة في مجتمعنا بدأت تؤدي دورا رئيسيا في الحياة السياسية. فهي تشارك بحرية في الانتخابات الوطنية والمحلية. ولضمان حد أدنى من المشاركة في المسائل التشريعية، تخصص أيضا ١٠ في المائة من جميع المقاعد البرلمانية للمرأة. وهناك حصص محددة لها على جميع مستويات الدوائر الحكومية.

ويلقى تعليم الطالبات تشجيعا كبيرا. وبدأت حكومتنا برامج ابتكارية لزيادة نسبة التسجيل في المدارس. ويُعد برنامج "الغذاء مقابل التعليم" أحد تلك الأفكار الجديدة التي أسفرت عن نتائج إيجابية. ويوفر برنامج آخر معاشات للطالبات حتى الصف العاشر. ويتجاوز اليوم عدد الطالبات في العديد من أنحاء البلد عدد الطلاب الذكور.

وقد أثنى مراقبون محايدون على التقدم الذي أحرزناه في قطاع الصحة أيضا. فخدمات الرعاية الصحية تتوفر الآن بسهولة أكبر بكثير. وارتفع متوسط العمر المتوقع للمرأة من ٥٤ سنة في عام ١٩٨٥ إلى ٥٧ سنة في عام ١٩٩٤. وانخفضت معدلات وفيات الرضع. واستفادت المرأة من انخفاض النمو السكاني من ٢,٣٥ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ١,٩ في المائة في عام ١٩٩٤.

ومن أهم التحولات التي تشهدها بنغلاديش اليوم الزيادة الكبيرة في عمالة المرأة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. ويعمل اليوم أكثر من مليون امرأة في إنتاج الملابس الجاهزة وحدها. وتعود سياستنا المتمثلة في توفير الائتمان بدون ضمانة بفوائد جمة. ويقدر أن هناك أكثر من ٦ ملايين امرأة تعمل لحسابها الخاص في مشاريع منتجة صغيرة وفي أنشطة ذات صلة بذلك في المناطق الريفية.

وفي حين تبذل الحكومة ذاتها جهودا لاستحداث عدد كبير من البرامج الابتكارية من أجل تمكين المرأة وتحريرها وإيجاد العمل لها، أود أن أشدد أيضا على أن جهود الحكومة تكملها مبادرات خاصة وغير حكومية. وتعد إنجازات العديد منها، وخاصة مصرف غرامين، إنجازات مشهودة.

وتمنح البلدان السبعة في جنوب آسيا التي اجتمعت تحت مظلة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الأولوية العليا للمرأة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى إعلان الرابطة الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ عقدا للطفلة وإلى هدف الرابطة المتمثل في القضاء على الفقر المدقع ويفضل أن يتم ذلك قبل عام ٢٠٠٢. ولا شك أن تولّي نساء وصلن إلى دفة الحكم عن طريق صناديق الاقتراع رئاسة ثلاثة من بلدان الرابطة السبعة يعطي مدلولا أكبر لجهودنا.

وفي بنغلاديش، نحن متأهبون أيضا إلى اتخاذ تدابير استراتيجية مناسبة والاضطلاع ببرامج مكثفة لتمكين المرأة خلال خطة الخمس عشرة سنة المستقبلية التي تبدأ هذه السنة.

وهكذا فإن بنغلاديش قد تمسكت بثبات بأهداف وغايات استراتجيات نيروبي التطلعية. وقد لا تكون إنجازاتنا باهرة جدا ولكنها تبين بوضوح عزمنا على تحقيق تلك الأهداف.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، أرسلت إلى أمانة المؤتمر ورقة موقفية مشتركة لبلدان الرابطة تتضمن خمس توصيات هامة.

وانعقد في وقت لاحق، في تموز/يوليه في داكا، اجتماع الرابطة الوزاري المعني بالمرأة. وشدد قرار داكا الذي اعتمد في ذلك الاجتماع على ما يلي:

- القضاء على الفقر بين النساء؛

- بقاء الطفلة وحمايتها ونمائها؛

- تدابير لمكافحة العنف ضد المرأة، ويشمل ذلك الاتجار بالنساء والأطفال؛

- تحقيق المساواة للمرأة في فرص الوصول إلى التعليم؛

- تحقيق المساواة للمرأة في فرص الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتغذية.

وأعتقد أن هذا العمل الهام جدا المنجز في إطار الرابطة له أهمية أكبر بكثير. ونأمل أن ترد هذه التوصيات في منهاج العمل الذي سيعتمد في بيجين.

وبالمثل، ينبغي أن نستعين بنتائج الاجتماعات الإقليمية والدولية الأخرى من هذا القبيل التي عقدت في الفترة الأخيرة. ويمكن أن نستفيد كثيرا من ناتجها.

وينبغي أن يؤيد منهاج العمل القيم الدينية والثقافية والاجتماعية التي لها دور هام في تعزيز أواصر الأسرة، والسلم والاستقرار الاجتماعيين. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشير إلى أن التعاليم والمعتقدات الإسلامية يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية في بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في المساواة والتنمية والسلم.

إن عالم المستقبل الذي نرتأيه ليس عالما مثاليا وإنما هو عالم عادل؛ ليس عالما بعيد المنال، بل عالم قابل للتحقيق. ولن تتحول هذه الرؤية إلى واقع بمجرد الالتزام ولكن بالعمل الذي يرقى إلى مستوى الالتزام. ويمكن إكساب المبادرات التي تتخذ هنا في بيجين مدلولا أكبر بكثير بالعمل المكمل المنجز في أماكن أخرى. وينبغي أن يكون هناك تدفق حر للموارد لبلوغ أهدافنا. وينبغي أن تتوفر موارد جديدة وإضافية متناسبة في شكل تمويل ودراية تقنية ونقل للتكنولوجيا من العالم المتقدم النمو إلى العالم النامي.

وينبغي أن تكون منظومة الأمم المتحدة وسائر المحافل الدولية، أشد حزما في تنفيذ السياسات الإنمائية: وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لمحنة المرأة في أقل البلدان نموا. فالطبيعة الهيكلية للمعوقات التي تواجهها تزيد من حدة مشاكلها. وينبغي دعوة المجتمع العالمي إلى مضاعفة الجهود الوطنية بالعمل الدولي. وهذه فرصة لإظهار الطابع العالمي للأخوة البشرية. فلينتهزها العالم.

ولا شك أن منهاج العمل الذي سيعتمد في بيجين سيكون له أثر بعيد المدى على حياة المرأة طيلة العقود المقبلة. إلا أنني أعتقد أن ما سيكون ذا أهمية حاسمة هو ضمان وجود آلية متابعة جيدة وفعالة وظاهرة للعيان وموثوق بها. وقد قدمت في كوبنهاغن، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ثلاثة مقترحات محددة. ويتصل أحد هذه المقترحات بدعوة الأمين العام إلى جعل منظومة الأمم المتحدة بكاملها أكثر استجابة لهذه الخطة الجديدة للتعاون الدولي، والتي وضعناها من خلال مجموعة من المؤتمرات التاريخية في ريو دي جانيرو والقاهرة وكوبنهاغن والآن هنا في بيجين.

وفيما يتعلق بأعمال متابعة المؤتمر العالمي المعقود في بيجين، أود أن أقدم المقترحات الثلاثة التالية:

أولا، ينبغي منح الأولوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، هذه السنة، لإنشاء وظيفة جديدة لنائب أمين عام مكلف بشؤون المرأة. ولا حاجة إلى القول أن هذه الوظيفة ينبغي أن تشغلها امرأة ثبتت قدرتها، تُعطى مسؤولية تنسيق جميع الأنشطة النسائية والبرامج النسائية على نطاق كامل منظومة الأمم المتحدة. وتضطلع أيضا بمسؤولية محددة عن تنفيذ منهاج عمل بيجين.

ثانيا، ينبغي إنشاء لجنة رفيعة المستوى تابعة للأمم المتحدة تتكون كليا من شخصيات نسائية بارزة. وتعمل أعضاء هذه اللجنة بصفتهن الشخصية. ويمكن اجتذابهن من مختلف مجالات الحياة. وتقدم اللجنة مقترحات محددة وتقترح برامج لتسهيل تنفيذ منهاج العمل. وتقوم قبل كل شيء برصد وتقييم أداء جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمرأة. ويمكن أيضا دعوة النساء البارزات والمتميزات العدة اللاتي يشغلن مناصب عُليا في منظومة الأمم المتحدة إلى العمل في اللجنة بصفتهن الشخصية.

ثالثا، أود أن أقترح أن يبادر الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء جائزة سنوية تُمنح لامرأة تؤهلها إنجازاتها خلال السنة للحصول على "لقب امرأة السنة". وينبغي أن تختار الفائزة لجنة تحكيم دولية تتكون من شخصيات بارزة. ولربما رغب الأمين العام في دعوة رئيسة هذا المؤتمر الجليلة للعمل كأول رئيسة للجنة التحكيم الدولية.

وتتصل مقترحاتي الثلاثة أساسا بالمجتمع الدولي وعلى وجه التحديد بشخصيات بارزة نسائية لهن رؤية عالمية. وينبغي ألا ننسى، إذ ننظر في هذه المقترحات، ملايين النساء في بلداننا اللاتي يناضلن ليل نهار من أجل تحسين نوعية حياتهن والمساهمة بطريقتهن المتواضعة في تحرير المرأة، واستنارتها وتمكينها. ويمكن إنشاء جوائز وطنية لهؤلاء النساء اللاتي يساهمن بطريقتهن المتواضعة الذاتية في رفع مستوى المرأة في بلدانها. وينبغي أن نسعى، في قيامنا بذلك، إلى تذكر مغزى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين. فبذلك نعبّر عن تقديرنا للتضحيات والمساهمات التي قدمتها أجيال لا تحصى من النساء. وبذلك نأمل أن نُلهم شبابنا والأجيال القادمة من الفتيات بالتطلع إلى المستقبل يحدوها شعور بالثقة في قيمتهن الحقيقية وكرامتهن وقدراتهن.

لقد جئت إلى بيجين يحدوني أمل كبير وتوقعات كبيرة. ولن أغادرها بخيبة أمل. بل على العكس، فقد تقوت وتعززت عزيمتي على مواصلة العمل من أجل نساء بنغلاديش وتحسين أوضاعهن وسعادتهن ورفاههن. إن هذه المهمة جسيمة حقا، ولكني أعرف أن العالم يقف اليوم معنا. وينبغي أن ندعم بعضنا بعضا ونسند بعضنا بعضا ونشجع بعضنا بعضا في مواجهة التحديات المقبلة. وينبغي أن ننجح في ذلك وسننجح بالفعل.

**كلمة السيدة سبيسيوزا واندير‌ا كازيبـــوي، نائبـة الرئيـس
ووزيرة شؤون المرأة وتنمية المجتمعات المحلية في أوغندا**

إنه لشرف لي عظيم، بصفتي رئيسة لوفد أوغندا، أن أكون من بين أولى المتكلمات أمام المؤتمر العالمي للمرأة الذي انتظرناه بفارغ الصبر، وهو مؤتمر قمين بأن يهيئ البشرية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين سعيا إلى عالم أفضل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئتكن، سيدتي الرئيسة، وجميع أعضاء المكتب على انتخابكن لادارة هذا المؤتمر التاريخي وأنا واثقة من أن عظيم حكمتكن وحنكتكن ستقودنا نحو الخروج بنتيجة مثمرة من جميع بنود جدول الأعمال الهامة المعروضة علينا.

وبالمثل، أود أن أعرب عن صادق تقدير وفدي لحكومة الصين لما قامت به من تحضيرات لاستضافة هذا المؤتمر وما لقيناه من كريم الوفادة منذ حلولنا بهذا البلد الجميل.

ولقد قامت أمانة المؤتمر بمهمة جسيمة في العملية التحضيرية وفي وضع مشروع منهاج العمل. وإني لأهنئ أختنا، الأمينة العامة للمؤتمر، السيدة جيرترود مونجيلا، وفريقها على جميع ما قاما به من عمل في تنسيق وإدارة هذه العملية.

ويعرب وفدي عن تقديريه للتوجهات والمبادرات الجارية في منظومة الأمم المتحدة والساعية إلى وضع إجراءات عملية ومنهجية أكثر مما مضى من أجل النهوض بالمرأة، كما يقدر الزخم الذي تواصل من خلال عقد سلسلة من الأحداث العالمية نوقشت فيها القضايا الإنمائية عمليا من خلال مناقشة شواغل المرأة.

ونلاحظ بصفة خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي وقعتها أوغندا دون تحفظ والتي توفر المبادئ التوجيهية الملائمة للدول الأعضاء في تناول القضايا الحاسمة التي تمس مركز المرأة. ويحدوني أمل صادق في أن يتواصل ما اكتسب من زخم ونشأ من حماس خلال العقدين الماضيين إلى أن تتحقق فعلا المساواة والتنمية والسلم.

لقد طغت على التسعينات تحولات عالمية عميقة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضعت أمامنا تحديات جديدة. وقد حددت حقوق ومسؤوليات الأفراد والدول بشأن طائفة من القضايا العالمية وأعيد تحديدها في شتى المؤتمرات والاتفاقيات. واضطلعت الحركة النسائية على نطاق عالمي ولا تزال بدور متزايد التأثير في تركيز المناقشات واتخاذ الاجراءات لتمكين المرأة. وفي جميع هذه المناقشات، كان مغـزى الخطاب واضحا، وهـــو أن التنمية المستدامـــة المرتكـــزة على الناس لن تتحقق إلا بالتصدي الفعال للاختلالات القائمة بين الجنسين.

وقد دعت هذه الحركة إلى بذل جهود متضافرة على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية لتنفيذ الأهداف والاستراتيجيات المحددة في استراتيجيات نيروبي التطلعية التي وضعت في ١٩٨٥ خطة للنهوض بمركز المرأة.

وبعد أن قضت أوغندا ما يقارب العقد في توطيد سلمها الهش، تخوض الآن عملية إشاعة الديمقراطية وتلتزم بحماية حقوق الانسان وحقوق المرأة بصفة خاصة.

إن موقف أوغندا من دور المرأة واضح وإيجابي. وإقرارا بوضع الحرمان الذي عانت منه المرأة لفترة طويلة، اتبعت الحكومة سياسة العمل الإيجابي ونتيجة لذلك، فإن المعروف عن أوغندا أن لها ست وزيرات، بمن فيهن المتحدثة أمامكم، بصفتها نائبة للرئيس، وخمس قاضيات بالمحكمة العليا. وبالاضافة إلى ذلك، تمثل المرأة ١٦ في المائة من أعضاء البرلمان و ١٩ في المائة من الجمعية التأسيسية، وهي هيئة وضعت دستورا جديدا لبلادنا.

ولقد عملنا على ضمان توفر حد أدنى من التمثيل بمعدل ٣٠ في المائة لكل من الجنسين في جميع مجالس الادارة المحلية. وإن حضور المرأة أمر حاسم إن هي أرادت أن تقوم بدور الحارس الأمين لحقوقها.

وتوطيدا لذلك، نص الدستور على لجنة لتكافؤ الفرص للرصد والإشراف على تنفيذ القوانين التي تصدر لإعمال العمل الإيجابي لمصلحة المرأة والفئات المهمشة الأخرى من قبيل الشباب والمعوقين.

وضمِّنت في الدستور الجديد الأحكام التالية التي تحمي حقوق الانسان الأساسية المتعلقة بالمرأة وكرامة الشخص:

- تخول للمرأة نفس الكرامة الشخصية التي يتمتع بها الرجل؛

- تحق للمرأة المساواة في المعاملة مع الرجل ويشمل ذلك الحق تكافؤ الفرص في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

- للمرأة حق في العمل الإيجابي الرامي إلى تقويم الاختلال الناشئ عن التاريخ والأعراف التقليدية؛

- تمنع بموجب الدستور القوانين والثقافات والأعراف والتقاليد المناهضة لكرامة المرأة ورفاهها ومصلحتها أو المقوضة لمركزها.

وفي مجال التعليم، اتخذت حكومة أوغندا اجراءات في إطار العمل الايجابي لزيادة معدل التسجيل في الجامعة الوطنية وغيرها من مؤسسات التعليم العالي. ونتيجة لذلك، سجلت زيادة قياسية في نسبة تسجيل الإناث في الجامعة حيث ارتفعت من ٢٥ في المائة إلى ٣٣ في المائة، بينما خصصت للمرشحات

في بعض الكليات، لا سيما منها الكليات الزراعية، ٥٠ في المائة من الشواغر، وستستمر هذه السياسة إلى أن تتحقق المساواة بين الجنسين.

وأود أن أؤكد على أن هذه المبادرة تشكل جزءا من حركة مستمرة ترمي إلى وصول الحد الأدنى المطلوب من النساء إلى مستويات صنع القرار والمستويات الإدارية، في المجال السياسي وفي الوظيفة العامة. وإن ما نحن بحاجة إليه ليس فقط بضع نساء يصنعن التاريخ، بل إننا بحاجة إلى الحد الأدنى المطلوب الذي من شأنه أن يحدث التغيير على جميع المستويات.

وشهد هذا العقد أيضا مراجعة واصلاح القوانين التمييزية، ولا سيما قانون الاغتصاب وهتك العرض.

وبالإضافة إلى العمل الإيجابي، اتخذت حكومة أوغندا خطوات لضمان الادماج الإيجابي للمرأة وقضايا نوع الجنس في الجزء الأعظم من العمليات الانمائية كلها. وتنفذ استراتيجية الادماج هذه على مستويين: المستوى الوطني، عن طريق الإطار الوطني للسياسات المتعلقة بنوع الجنس وعلى المستوى القطاعي عن طريق السياسات الموجهة نحو نوع الجنس والمحددة بقطاع معين. وعلى الصعيدين معا، وضعت مبادئ توجيهية لاشاعة قضايا نوع الجنس، وأجريت استعراضات للسياسات، ونفذ تدريب على مهارات تحليل مسائل نوع الجنس.

والهدف من هذه التدخلات توفير إطار تستخدمه جميع الهياكل الحكومية والشركاء في التنمية لإدراج مسائل نوع الجنس في سياساتها وبرامجها.

وعلى صعيد المجتمعات المحلية، أنشأت أوغندا جمعيات نسائية محلية، معروفة تحت اسم "مجالس المرأة". ولهذه المجالس هيكل يمتد من المستوى الجماهيري إلى المستوى الوطني ويوفر منتديات محلية لحقوق المرأة من المستوى الجماهيري تتم من خلالها تعبئة المرأة للمشاركة المدنية.

إن العالم بأسره ينتظر بفارغ الصبر حصيلة هذا المؤتمر. ولئن كان هذا المؤتمر يوفر للمجتمع الدولي فرصة لإبراز سالف منجزاتنا وإخفاقاتنا فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة، فإن عليه أن يسعى، في الوقت نفسه، إلى الإتيان بحلول.

إن التحدي الذي يواجهنا هو ترجمة منهاج العمل إلى برامج ملموسة تحقق نتائج ملموسة لجميع النساء على جميع المستويات. وينبغي أن نواصل الدعوة لقضايا المرأة عالميا غير أنه ينبغي أن نكون عمليين محليا.

ومن المجالات الحاسمة مجال محو الأمية الوظيفية للمرأة في العالم النامي. فلكي نطوي صفحة المرأة الأمية، علينا أن نضمن للطفلة التعليم الملائم لتزويدها بالمهارات الضرورية للبقاء في هذا العالم الشديد المنافسة.

وعلينا أن ندعو إلى من المزيد من العمل الإيجابي لمصلحة المرأة المعوقة والمرأة المنتمية إلى الأقليات العرقية والدينية.

وهذه كلها أمور تتطلب مالا. ومن الواجب أن يتوفر المال للمرأة غير أن المال سيظل بعيد المنال إذا ما اقتصرنا على تشجيع المشاريع الصغيرة لمجموعات صغيرة من النساء. فالمال هو معين القوة.

ولا يخفى على أحد أن من يملك القوة الاقتصادية يسيطر على الآخرين سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الوطني.

إن التحرر الاقتصادي للمرأة يتطلب تعبئة القوى لإقامة توازن حتى على مستوى الأسرة. ولعل هذه هي الوصفة لتحقيق السلام.

ويجب أن تكون لدينا مرافق مالية إقليمية للمرأة تستمد منها المؤسسات المالية المماثلة على الصعيد الوطني الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية الملموسة التي هي في متناول المرأة. وعلينا ألا ننسى الحكمة الانكليزية التي تقول "من يدفع الأجور في يده تسيير الأمور".

ولا يعرف السيف إلا بالقطع. فعلينا ألا نضلل أنفسنا بالدأب على القول إن القوة تُهدى على طبق من فضة. وعلينا ألا نستخف بالقوة السياسية للمرأة. إنها تكمن في تصويتنا ."Eyesitukidde, tanywa. matabangufu. Mwene Nkovu, namanha bwesiigha"

إن الاستراتيجية من أجل إنهاء محنتنا تكمن في التصويت لنساء مقتدرات مراعيات لنوع الجنس ورجال مقتدرين مراعين لنوع الجنس، وعندها سنكف عن الاستجداء.

كلمة السيدة نغوين تي بينه، نائبة رئيس فييت نام

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن سروري للانضمام إلى آلاف النساء اللواتي قدمن إلى بيجين سعيا إلى تحقيق المساواة والتنمية والسلام. وأحيي بصفة خاصة الجهود الجبارة التي بذلتها جمهورية الصين الشعبية لإتاحة عقد مؤتمرنا الهام وعقد المحفل الواسع للمنظمات غير الحكومية. وأود أن أتقدم بخالص الشكر للحكومة الصينية على ما وجهته إليَّ من دعوة كريمة وأحاطتني به من حسن ضيافة. أما فيما يتعلق بهذا التجمع العالمي للنساء المندرج في إطار القرن العشرين، فإن علينا أن نعمل جميعا من أجل إرساء المعالم التي ستقودنا الى القرن الحادي والعشرين الذي نأمل أن يكون أكثر أمنا وعدلا وازدهارا وعلينا أن نستجيب لنداء الأمم المتحدة الصادر بمناسبة ذكراها الخمسينية: "متحدون من أجل عالم أفضل"، عالم أفضل للمرأة وللبشرية جمعاء.

إن بلدي فييت نام قد طبقت شهرته الآفاق بمسيرته الملحمية المريرة والمؤلمة عبر عقود من الحروب التي دمرت أرضنا الفقيرة أصلا وخلفت الملايين من الأرامل واليتامى والمعطوبين والمفقودين. وفي

حضن شعبها، صلب عود المرأة من مواجهة ذيول المحن وشتى التقلبات التي بلورت لديها طاقة خارقة للتحمل والمثابرة، وقدرة على البقاء والصمود بكامل هويتها في وجه العواصف كقضيب الخيزران الفييتنامي المرن الذي لا ينثني؛ ينحني للرياح ولا ينكسر بل يستقيم بعدها باسقا شامخا كما كان من قبل.

غير أنه لن يتأتى لنا تفسير ما استطعنا القيام به في الماضي، إلى جانب الرجل وبالتعاون معه، ما لم نؤكد القوة الأخرى التي نهلتها المرأة في فييت نام من ماضيها الفريد، أي قدرتها العجيبة على التحكم في مصيرها، وعلى إظهار روح المبادرة والخلق حتى في أشق الظروف.

بيد أن المراقبين يجمعون على الاعتراف بأن الشعب الفييتنامي، رجالا ونساء، إذ يحافظ على وشائجه المتينة مع الماضي، يتوجه خاصة نحو المستقبل. فالمرأة اليوم في فييت نام منكبة على مهمة إصلاح بلدها وتنميته. وتوظف في هذه المهمة خصلتين أساسيتين أبانت عنهما زمن الحرب، وهما خصلتا التحمل والمثابرة والإصرار على بناء مستقبلها. فهي طرف فاعل وعامل نشيط في عملية الإصلاح والتجديد التي تتيح لفييت نام التغلب تدريجيا على مخلفات الحرب والانعتاق من ربقة الفقر للاندماج في العالم الخارجي.

ومع ذلك، لن يفوتني في هذا المقام أن أعرب عن قناعتي التي خلصت إليها من تجربتي السابقة كوزيرة للتعليم والتدريب، وعززها العديد من المؤتمرات والندوات وشتى الدراسات والتحقيقات سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهي أن هاتين المزيتين اللتين تتصف بهما المرأة الفييتنامية لا يمكن استغلالهما كليا إن هي افتقرت إلى التعليم باعتباره حفازا قويا ذا تأثير مضاعف. فعلينا إذن أن نراهن على تعليم المرأة ولا سيما الفتاة. ولديَّ قناعة راسخة بأنه، ما أن تتسلح النساء عامة بسلاح المعرفة والدراية، حتى يتبوأن مقاما مرموقا في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لبلدهن ويكن قادرات على المساهمة بكل اعتزاز داخل أمتهن في بناء مستقبل زاهر لفييت نام.

تلكم كانت بعض الأفكار الصادرة من أعماق القلب أحببت أن أشاطركم إياها. وأود أيضا أن أغتنم هذه المناسبة السعيدة لأؤكد لأصدقاء الأمس واليوم صادق امتنان شعب فييت نام ونسائه لما أبدوه من مودة ودعم ومساعدة.

المرفق الثالث

الكلمات الختامية

كلمة الدكتور بطرس بطرس غالى،
الأمين العام للأمم المتحدة*

رغم أنني لم أتمكن من أن أكون معكم اليوم، فقد تابعت تطورات هذا المؤتمر بأقصى قدر من الاهتمام، ومن نيويورك، أتقدم إليكم جميعا، مندوبين وممثلين للمنظمات غير الحكومية وأمانة، بالتهنئة.

وكلنا مدينون بالامتنان لجمهورية الصين الشعبية، فقد استضافت الصين واحدا من أكبر المؤتمرات العالمية التي عقدت على الإطلاق، شارك فيه حوالي ٠٠٠ ١٧ شخص، منهم ٠٠٠ ٦ مندوب من ١٨٩ بلدا، وما يربو على ٠٠٠ ٤ من ممثلي المنظمات غير الحكومية المعتمدة، وحشد من موظفي الخدمة المدنية الدولية، ونحو ٠٠٠ ٤ من ممثلي وسائط الإعلام. كما شارك أكثر من ٠٠٠ ٣٠ شخص من منتدى المنظمات غير الحكومية. فشكرا للصين التي تستضيف العالم.

وأتوجه بشكر خاص إلى رئيسة المؤتمر، السيدة تشن موهوا. فعلى مر السنين، عندما كنا نلتقي في القاهرة وبيجين، كان كل لقاء مع السيدة تشن موهوا يزيد من إعجابي بكفاءتها الهادئة وقدرتها على حل المشاكل حتى قبل أن تنشأ. إنك، يا سيدتي، نموذج للمرأة القوية الملتزمة التي ستكفل نجاح هذا المؤتمر بصورة دائمة وفعالة.

وأتوجه بالشكر إلى الأمينة العامة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، السيدة غرترود مونغيلا. فهي القوة المحركة لها المؤتمر. ففي الأيام الصعبة للاجتماعات التحضيرية، وفي المفاوضات مع الوفود الوطنية، استطاعت السيدة مونغيلا، من خلال التزامها بقضية المرأة، ومن خلال خبرتها في التفاوض، أن تبقي العالم في المسار الصحيح وصولا إلى بيجين. وإنني على ثقة من إخلاصها المستمر لهذه القضية، ونحن نمضي قدما إلى تنفيذ القرارات التي تم التوصل اليها في بيجين.

والآن، لا بد وأن يترجم الزخم الذي تحقق في بيجين إلى تدابير ملموسة. ولا بد وأن نكفل جميعا أن تؤدي القرارات التي توصلنا إليها هنا إلى تغيير العالم.

---

* ألقى الكلمة الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة عن الأمين العام.

إن الالتزامات المعلنة في بيجين لم تأت نتيجة للمفاوضات الدبلوماسية فحسب. فخلفها تكمن القوة الفعالة والمنظمة لحركة المرأة. إن مجمل المؤتمرات واجتماعات القمة العالمية المتواصلة قد تشكل بفضل ما لحركة المرأة من تأثير متنام وعاطفة وقناعة فكرية.

ففي ريو، وفيينا، والقاهرة، وكوبنهاغن، جرى التشديد على أهمية المسائل المتصلة بتحسين مركز المرأة. ومن كل مؤتمر من هذه المؤتمرات العالمية، انبثق اعتراف أكثر قوة:

- بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في التنمية المستدامة وحماية البيئة؛

- بالحقوق الإنسانية للمرأة باعتبارها جزءا غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان العالمية، لا يتجزأ ولا ينفصم عنها؛

- بأن العنف المرتكب ضد المرأة يعد انتهاكا لا يغتفر لهذه الحقوق؛

- ضرورة توفير الرعاية الصحية ورعاية الأمومة ومرافق تنظيم الأسرة وإمكانية الحصول على التعليم والمعلومات باعتبارها أمورا جوهرية لممارسة المرأة لحقوقها الأساسية.

وإن لحركة المرأة في الأمم المتحدة حليفا مخلصا. فبدءا من التأكيد الوارد في الميثاق، الذي يدعو إلى المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، ظلت الأمم المتحدة تعمل مع حركة المرأة من أجل تحقيق هذا الهدف الذي وضعه مؤسسو منظمتنا. وكانت لجنة مركز المرأة واحدة من أولى الهيئات التي أنشأتها الأمم المتحدة بعد تأسيسها. وعلى مدار العشرين سنة الماضية، أسهمت المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة، التي عقدت في مكسيكو سيتي وكوبنهاغن ونيروبي، في تعزيز الأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدور المرأة بصورة مطردة. وفي عام ١٩٧٩، اعتمدت الجمعية العامة الاتفاقية التاريخية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

إن الحركة الداعية إلى المساواة بين الجنسين على اتساع العالم هي أحد التطورات الدالة على عصرنا. وإنني أعتز وأتشرف بأن الأمم المتحدة كانت على الدوام جزءا من هذه الحركة.

ورغم ما أحرز من تقدم، فلا يزال هناك الكثير والكثير مما يتعين عمله. وفي حين حققت المرأة انجازات يعتد بها في كثير من المجتمعات لا زالت شواغل المرأة لا تحظى إلا بأولوية ثانوية في كل مكان تقريبا. فالمرأة تواجه التمييز والتهميش بطرق مقنّعة مثلما تواجهها بأشكال سافرة. ولا تشارك النساء على قدم المساواة في جني ثمار الإنتاج. وتشكل النساء ٧٠ في المائة من فقراء العالم.

إن الشعار القائم على مدخل منتدى المنظمات غيرالحكومية في هوايرو يدعونا قائلا: "انظروا إلى العالم بعيني المرأة". وقد فعل العالم ذلك بالتحديد، على مدار الاسبوعين الماضيين. فرأينا أنه رغم التقدم المحرز منذ المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة، المعقود منذ ٢٠ عاما، لا زال الرجال والنساء يعيشون في عالم يخلو من المساواة. فالتفاوتات غير المقبولة بين الجنسين لا زالت قائمة في جميع البلدان. واليوم، في عام ١٩٩٥، ليس ثمة بلد واحد في العالم يتمتع فيه الرجال والنساء بالمساواة الكاملة.

إن رسالة هذا المؤتمر هي أن المسائل المتعلقة بالمرأة مسائل عالمية وعامة. فالمواقف والممارسات المتأصلة بصورة عميقة تديم انعدام المساواة والتمييز ضد المرأة، في الحياة العامة والخاصة، بصورة يومية، في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت ذاته، نشأ توافق في الآراء على أن تكافؤ الفرص لجميع البشر هو أمر جوهري لبناء مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل القرن الحادي والعشرين. وصار الجميع يعترفون بالارتباطات الأساسية بين الأهداف الثلاثة للمؤتمر - المساواة والتنمية والسلام.

وقد جاء منهاج العمل نتيجة لعملية تحضيرية شهدت مشاركة أوسع وأكثر شمولا من أي عملية أخرى في التاريخ. فلم يحدث من قبل أن تجمع مثل هذا العدد من النساء، اللائي يمثلن الحكومات والمنظمات غير الحكومية على السواء، ليتشاطرن الخبرات ويرسمن الطريق إلى الأمام. وقد وفرت الأمم المتحدة المكان والإطار اللازمين لوضع المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على رأس جدول الأعمال العالمي. وكانت نساء العالم القوة المحركة في تشكيل جدول الأعمال هذا ودفعه إلى الأمام.

إن منهاج العمل برنامج قوي لتمكين المرأة. وهو يدعو إلى إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في جميع السياسات والبرامج. وهو يركز على اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة مجالات الاهتمام الحرجة في جميع أنحاء العالم. ولا بد وأن يكون منهاج العمل مرشدنا ومرجعنا الدائم. وأدعو إلى نشره على نطاق واسع عالميا وإقليميا ومحليا. ولا بد من مراقبة تنفيذ غاياته وأهدافه وتدابيره مراقبة نشطة. ولا بد من مواصلة تعزيزه، حسب الضرورة، بحيث يأخذ في الاعتبار التطورات الجديدة عند ظهورها.

وإذ نشرع في المسيرة من بيجين، فإن منهاج العمل هو دعوة من أجل اتخاذ إجراءات محددة لتحقيق التغيير:

- إجراءات من أجل حماية وتعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة والطفلة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية؛

- إجراءات من أجل القضاء على عبء الفقر المتواصل والمتزايد الواقع على كاهل المرأة؛

- إجراءات من أجل إزالة العقبات التي تعترض طريق مشاركة المرأة مشاركة تامة في الحياة العامة وصنع القرار، على جميع المستويات، بما في ذلك الأسرة؛

- إجراءات من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة؛

- إجراءات من أجل ضمان المساواة للطفل والمرأة للوصول إلى التعليم والخدمات الصحية؛

- إجراءات من أجل تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة، وضمان وصولها إلى موارد الإنتاج؛

- إجراءات من أجل تشجيع تشاطر المسؤوليات الأسرية بصورة عادلة.

ويلقي منهاج العمل بمسؤوليات جسام على عاتق منظومة الأمم المتحدة. فهو يدعو منظمات الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور رئيسي في المتابعة والتنفيذ والمراقبة. وهو يشكل تحديا لقدرات الأمم المتحدة والتزامها. وبصفتي الأمين العام، فإنني أقبل ذلك التحدي. وسأكفل تنفيذ التوصيات الموجهة الي تنفيذا سريعا وفعالا. وإنني ألتزم بإدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في جميع الجوانب الرئيسية لأعمال المنظمة. وسأعمل مع زملائي، الرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة وصناديقها، على ضمان وجود استجابة منسقة شاملة للمنظومة بأسرها تدمج فيها متابعة هذا المؤتمر مع المؤتمرات العالمية الأخرى. وسأبقي الدول الأعضاء بصورة منتظمة على علم بما يجري إحرازه من تقدم.

وقد أعرب الرؤساء التنفيذيون للمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة عن التزامهم بالنهوض بالمرأة في أمانات المنظومة باعتبار ذلك أولوية من أولويات السياسات العامة. وقد التزموا جميعهم بوضع سياسات محددة وآليات للمراقبة لتحسين مركز المرأة، وعلى وجه الخصوص، لزيادة عدد النساء في المناصب العليا ومواقع صنع السياسات.

وتنشط منظومة الأمم المتحدة بالفعل على عدد من الجبهات التي ستثبت أهميتها الحاسمة في تنفيذ منهاج العمل: وقف الاتجاه إلى تأنيث الفقر ورده على أعقابه؛ ورفع المستويات التعليمية والمعايير الصحية للمرأة والطفلة؛ وتوسيع الحماية القانونية للمرأة في البيت؛ وتوفير حماية أقوى للمرأة في أوقات الحروب. ولا بد من إيلاء الأولوية لكل ذلك.

وإنني أدعو جميع الحكومات التي لم تنضم بعد إلى ما وضعته الأمم المتحدة من صكوك لحقوق الإنسان واتفاقيات العمل - وبخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل - والحكومات التي لم تصدق عليها بعد، إلى أن تفعل ذلك.

وختاما، دعوني أشدد على أهمية مؤسسات المجتمع المدني التي أدت ذلك الدور الهام في التحضير لهذا المؤتمر. فمنذ توليت منصب الأمين العام، تكلمت كثيرا عن تطور المجتمع المدني وأهميته للتقدم الاقتصادي والثقافي والديمقراطي. ووجود آليات أكثر فعالية لضمان الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ السياسات والتدابير التي يدعو لها منهاج العمل. وستزيد الأمم

المتحدة من الروابط الوثيقة وعلاقات العمل التي تربطها بالفعل بمجتمع المظمات غير الحكومية على الصعيدين العالمي والوطني. والأمم المتحدة على استعداد لدعم الحكومات فيما تبذله من جهود لرعاية مؤسسات المجتمع المدني وتعزيزها.

وخلال بضعة أسابيع، سيلتقي زعماء العالم في مقر الأمم المتحدة في مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات، حيث سيحتفلون بذكرى مرور خمسين عاما على إنشاء الأمم المتحدة.

وإذ يحتفل العالم بهذه المناسبة، لنعمل معا لضمان تحويل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، إلى واقع فعلي.

لنعمل معا لتنفيذ منهاج العمل الذي اعتمد هنا في بيجين.

ولنقل للعالم - ولنقل له باعتزاز: إن تمكين المرأة هو تمكين للإنسانية جمعاء!

كلمـــة جيرترود مونجيـــلا، الأمينة العامة
للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

إنني إذ أقف لأدلي بملاحظاتي الختامية في هذا المؤتمر المتميز إلى أبعد حد بين جميع المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، لا يسعني إلا أن أشعر بالارتياح العميق، لا لأن الاجتماعات والمشاورات والأحداث العديدة المتصلة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة قد انتهت رسميا، ولكني أشعر بالارتياح والسعادة لأننا نجحنا - نعم لقد نجحنا! لقد استطعنا تجاوز التعقيدات التاريخية والثقافية؛ استطعنا تجاوز الفوارق والاختلافات الاجتماعية - الاقتصادية؛ وأبقينا جذوة رؤيتنا المشتركة وهدفنا المشترك في المساواة والتنمية والسلم متقدة. وفي عدد من المجالات، وسَّعنا إلى حد بعيد آفاق مؤتمرات سابقة. وأخيرا، فقد تمكنا من أن نعتمد بتوافق الآراء وثيقتنا - منهاج العمل - وتلك مهمة تحققت بفضل العمل الدؤوب، وروح التعاون، والتفاني، والعزيمة، من جانب الحكومات والمجموعات الأخرى الممثلة هنا.

إنه لشعور رائع. وإنني على ثقة من أننا جميعا نتقاسم اللحظة التي عملنا جميعا من أجلها بجد واجتهاد على جميع المستويات. وساهم كل منا بما لديه حتى يتسنى لنا أن نلتقي معا لنحتفل بإنجازنا المشترك لهذا اليوم بروح التضامن نفسها التي كانت مرشدا لأنشطتنا وأعمالنا حتى انعقاد مؤتمر بيجين، بما في ذلك المؤتمر ذاته. لقد ساهم كل واحد فينا بوقته وبطاقته وبما لديه من رؤية حتى نتمكن جميعا من الوصول إلى نقطة التحول الحرجة هذه في تاريخ الإنسانية. إنني أتقدم لكم جميعا بصادق الشكر.

أما لمضيفينا، حكومة الصين وشعبها، فأقول إن أي كلمات لا تستطيع أن تعبر بما فيه الكفاية عن امتناني لما وضعتموه تحت تصرفنا من المرافق المادية، ولما قدمتموه من دعم معنوي وودي، مما جعلنا

نشعر هنا وكأننا في وطننا؛ ولما بذلتموه من جهود لا تعرف الكلل لكفالة أمننا وحمايتنا؛ ولما نظمتموه من حفلات ترفيهية ومناسبات رائعة للمشاركين في منتدى المنظمات غير الحكومية والمؤتمر على السواء، فشكرا لكم. ولكل هذه الأشياء، نشعر بالامتنان، بوجه خاص، للجنة التنظيمية الصينية، والاتحاد النسائي لعموم الصين، وجميع المتطوعين، لما أبدوه من تفان والتزام، وللتنسيق الجيد لجميع الترتيبات التحضيرية.

لقد أدى عقد منتدى المنظمات غير الحكومية لعام ١٩٩٥ في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ليلتقي فيه الرجال والنساء بغرض مواجهة وتغيير الهياكل والعمليات العالمية وإنشاء ما يلزم منها على جميع المستويات من خلال تمكين المرأة وتكريمها، إلى حشد ما يزيد على ٠٠٠ ٢٥ من النساء والرجال والشباب ليناقشوا، في حلقات عمل، وندوات، وغيرها من المشاورات، الجوانب المختلفة للشواغل التي تمس حياة المرأة في الصميم. وقد ولدت بعض المناقشات التي جرت عداوات، مما يعكس تشعب وجهات النظر، وصعوبة عملية بناء توافق في الآراء. ولكن أترانا نعرف مؤتمرا خلا من هذه المناقشات الملتهبة؟

وقد ساعدت الاحتفالات الشاملة بما تحققه المرأة من أعمال، وهي الاحتفالات التي جرت في هوايرو، على توثيق الروابط والشبكات فيما بين النساء القادمات من جميع أنحاء المعمورة. وإنني أعرب عن شكري لمنظمي منتدى المنظمات غير الحكومية لعام ١٩٩٥ لما أبدوه من حماس وتفان ودعم.

وللأمين العام، الدكتور بطرس بطرس غالى، الذي كان معنا منذ البداية، أعرب عن شكري لما قدمه من دعم ولما أولاه إياي من ثقة. وأشكره أيضا لأنه أخذ على عاتقه مهمة إجراءات المتابعة للوفاء بتطلعات العديد والعديد من النساء - وقد فعل ذلك.

وأغتنم كذلك هذه الفرصة لأعرب عن امتناني الصادق للأمانة العامة للأمم المتحدة بكاملها ولزملائي من وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها الأخرى، الذين لا أستطيع حصرهم هنا، لما قدموه من دعم لا يجفل. فلولا ما بذلوه من عمل شاق في جميع مراحل العملية التحضيرية، وعلى وجه اليقين، في بيجين، ما كانت أنشطة المؤتمر لتمضي بيسر كما حدث بالفعل.

وإنني أشكر وأبارك الشباب. لقد كنتم معنا من البداية وحتى النهاية. فبكم أنتم، بما تتحلون به من ملكات إبداعية وشجاعة، وطاقة، وبصيرة، نستطيع أن نمضي قدما. ذلك لأن المستقبل كما ذكرت من قبل، بيدكم، ومن حقكم أن تكون لكم يد على أعمال مؤتمر بيجين. وعليه فإننا سنعتمد عليكم لتواصلوا مسيرة الثورة!

والآن، ها نحن قد حققنا منهاج عملنا. وهو منهاج ينبغي من منطلقه أن تحدث التغييرات المتوقعة منا. ونحن مدينون بالكثير للسيدة تشين موهوا، رئيسة المؤتمر؛ والدكتورة باتريشيا ليكوانان، رئيسة اللجنة الرئيسية؛ وأوبابانيين نانا آما ييبوا، رئيسة الفريق العامل الأول؛ والآنسة آيرين فرويدينشوس - ريشل،

رئيسة الفريق العامل الثاني، لما أبدينه من مقدرة في أداء مهامهن الرئاسية، ولجميع الآخرين الذين كان لجهودهم الفضل في تيسير التوصل إلى اعتماد هذا المنهاج. وبيدنا الآن الولايات التي عملنا من أجلها؛ فهي الأساس الشرعي لمطالبنا في التغيير. ومنهاجنا هذا، الذي يمثل توافقا عالميا في الآراء من أجل إحداث تغيير اجتماعي، لا يمكن أن يوارى الآن وأن يترك ليتراكم عليه التراب.

لقد اختتم المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ إلا أن العمل الحقيقي في تحويل الكلمات إلى عمل ليس الآن إلا في بدايته. فلتكن روح التنظيم وتحديد الأهداف التي تميزت بها المرحلة التحضيرية لهذا المؤتمر طاقة تحرك العمل نحو التنفيذ. ولنعمل على توظيف أوجه التنوع بين النساء لما يجعل المرأة بحق أكبر مساهم في الازدهار بدلا من جعلها أكبر ضحايا الفقر.

لقد اتخذنا خطوة حاسمة إلى الأمام لا رجعة فيها. فلا عودة إلى الوراء. والخيوط اللازمة لنسج عالم أفضل للإنسانية موجودة هنا؛ فعلينا، إذن، أن نعمل، وأن نعمل الآن. وأنا وإن كنت لا أود أن أقلل من حجم المشاكل التي ستصاحب تنفيذ المنهاج، أعتقد اعتقادا راسخا أن كل واحد منا لو قدم ما يقدر عليه، مهما كان ذلك ضئيلا، فإننا سنوفق حتى في جعل المستحيل ممكنا.

ذلك أن رحلة الألف ميل، كما يقول مضيفونا الصينيون، تبدأ بخطوة، بيد أن هذه الرحلة لن تكون على طرق سريعة نستطيع أن نمضي عليها بأقصى سرعة: فقد يتعين علينا أن نعبر بحارا وبحيرات؛ وأن نتجاوز تلالا وجبالا وأودية، وقد يتطلب الأمر منا سنوات من العمل الشاق والتضحية حتى نصل إلى نهاية المطاف. وربما تعين علينا، عندما تشتد مشاق الطريق، أن نستريح قليلا في مواقف للراحة نتزود فيها بالوقود من جديد ونستعيد نشاطنا، ونلتمس وجهتنا من جديد. إن العدالة الاجتماعية تملي علينا أن نواصل المسيرة. فلم يعد بمقدورنا، حتى عندما نضل طريقنا قليلا، أن نعكس اتجاه الثورة الاجتماعية التي بدأت.

فلتكن بيجين هي الخطوة الأولى من الألف ميل التي يتعين علينا أن نقطعها حتى نجسد بحق مبدأ المساواة، والتنمية، والسلم. ولتكن بيجين هي المنصة التي تنطلق منها مسيرتنا العالمية. ولنأخذ على عاتقنا جميعا، كما كنا نعمل دائما، نقل روح وآمال بيجين إلى جميع النساء والرجال والشباب في الضيعات، والقرى، وفي البلدات والمدن، في كل دولة على ظهر المعمورة. عليكم أن تنشروا منهاج العمل عند عودتكم إلى بلدانكم، ولتكن الرسالة قوية وواضحة - "العمل الآن".

إن أنظار العالم متجهة إلينا. وسيحمّلنا العالم مسؤولية تنفيذ النوايا الطيبة والقرارات التي تم التوصل إليها في بيجين. ولذلك فإنني أهيب بكم أن تضموا صفوفكم وأن تجعلوا الهدف واضحا نصب أعينكم، وأن تمضوا قدما. علينا أن نكفل حمل الشعلة التي أضيئت في المكسيك، وأوقدت من جديد في كوبنهاغن ونيروبي، صوب المستقبل انطلاقا من بيجين. وسنصل إلى ذلك حتما!

كلمة السيدة غرو هرلم بروتلاند، رئيسة وزراء النرويج

لقد جئنا هنا استجابة لنداء البلايين من النساء اللائي عشن وملايين النساء اللائي سيعشن. إننا في حاجة الآن إلى أن نرى تغييرا كبيرا: فالمرأة لم تعد تقبل دور المواطنة من الدرجة الثانية.

ويجب أن يستجيب جيلنا إلى هذا النداء. ولا شك في أننا أحرزنا تقدما، غير أنه لا يمكننا أن نقيم اليوم مدى ما حققناه من نجاح تقييما كاملا. فذلك يتوقف على مدى تصميمنا على الوفاء بوعدنا.

إن الآراء المعرب عنها هنا والآراء التي انبعثت من هنا ستحدد، على نحو لا يمكن التراجع عنه، شكل الرأي العام العالمي. وإن قصة بيجين لا يمكن أن تظل طي الكتمان.

ما هي الأشياء التي سنتذكرها؟ الأمن المفرط؟ أم أكف الشرطة؟ أم التأشيرات التي لم تمنح؟ بلى، غير أن هذه الممارسات لا يمكن أن تدوم، بل لن تـــدوم طويلا. ولنحص اليوم انتصاراتنا الاستراتيجية، ولا هزائمنا التكتيكية. إن ما حققناه هو فك القيود التي تكبل الفتيات والنساء.

والآن يجب أن نمضي قدما. ولقد تعلمنا من تاريخ الكفاح التحرري أن الحياة والحرية والمساواة والفرص لم تعط أبدا وإنما هي أخذت غلابا.

ولا يمكن أن نواصل التوهم بأن شخصا آخر سينجز العمل ويحقق المساواة بين البشر. وإنما يجب على جميع النساء، والرجال الذين يعملون معهن، الرجال الذين يفهمون، أن يناضلوا من أجل تلك الحرية.

ونحن نعلم اليوم أن مساهمة المرأة في الاقتصاد عامل حاسم في النمو والتنمية الاجتماعية. ونعلم أن البلدان ستظل تعيش في فقر ما دامت المرأة ترزح تحت سنابك القمع. ونعلم أيضا ما هي التكاليف التي تترتب على استمرار الفصل العنصري القائم على نوع الجنس.

ولا يوجد في العالم اليوم بلد واحد، أي بلد، تتساوى فيه الفرص أمام الرجال والنساء. لذلك يجب علينا أن نعود من بيجين إلى أحياء الأكواخ في مدن العالم الثالث الضخمة، والى أراضي المحاصيل على أطراف الصحراء في افريقيا، والى مجتمعات السكان الأصليين في غابات الأمطار في أمريكا اللاتينية. يجب علينا أن نعود إلى بلداننا لتغيير القيم والمواقف. ولكن ليس هناك فقط، بل يجب أن نذهب كذلك إلى غرف مجالس الإدارات والى ضواحي المدن في أوروبا وفي أمريكا الشمالية، والى جميع مجتمعاتنا المحلية والى حكوماتنا والى مقر الأمم المتحدة. هذه هي الأماكن التي يلزم اجراء التغيير فيها، في كل من الشمال والجنوب.

ما الذي يجب عمله من أجل تحقيق آمال وطموحات الأجيال الحالية والأجيال المقبلة؟ لا يكفي أن تتحقق للمرأة الحرية والمساواة لكي تحدد مسار حياتها. ولا يكفي فقط أن يكون للمرأة الحق، الرسمي والمحمي، في المشاركة في تحديد شكل المجتمع، ولكن أكثر من ذلك، يجب أن تستفيد المرأة من ذلك الحق. إن لنفوذ المرأة قوة كبيرة، كما أن قيمها زاخرة بالعطاء.

إننا نحتاج إلى المرأة في جميع مستويات الإدارة والحكومة، الحكومة المحلية والوطنية. ونتفق جميعا على أن المرأة يجب أن يتوفر لها التعليم، وليس الخبرة فقط، غير أنه لا تزال تفصلنا مسافة كبيرة عن هدف بناء عالم يستفيد من المرأة.

ولنأخذ مثالا على ذلك من المجال السياسي. إذ أن هناك في العالم مجالس وزارية وبرلمانات لا يوجد فيها سوى عدد قليل من النساء أو أنها خالية من النساء تماما. ولا يمكن أن تستمر هذه الحالة، بل ولن تستمر. وإذا كان التحول نحو تمثيل سياسي أكثر صدقا بطيئا، فإن العمل الايجابي سيؤتي ثماره. وقد أتى ثماره في اسكندنافيا.

وعندما أصبحت رئيسة للوزراء لأول مرة قبل ١٥ سنة كان تعييني في هذا المنصب صدمة ثقافية للعديد من النرويجيين. واليوم يسأل الأطفال أمهاتهم "أيجوز أن يكون رئيس الوزراء رجلا؟".

إننا بصدد اعتماد منهاج عمل شامل. وجميع عناصره هامة في هذه الخطة لأجل التغيير. ودعوني أركز على بعض أهم الأفكار المقنعة فيه.

إننا نتفق على أن تعليم المرأة ضروري. وقد أكد تقرير التنمية البشرية لهذه السنة بوضوح أن الفوائد الاقتصادية التي تعود من الانفاق على تعليم المرأة مطابقة تماما للفوائد العائدة من الانفاق على تعليم الرجل. غير أن العائدات الاجتماعية التي تتحقق من تعليم المرأة تفوق كثيرا العائدات من تعليم الرجل. إن تعليم الاناث هو أحد الحلول لمشكلة التنمية.

وجرت مناقشة صعبة بشأن كيفية تعريف مؤتمر بيجين لحقوق الانسان للمرأة وكأن هناك مجموعة حقوق انسان خاصة بالرجل ومجموعة أخرى، أكثر تقييدا، خاصة بالمرأة. ولقد سمعت الادعاء التالي من بلد لا أريد ذكر اسمه: "إن الغرب، بصراحة، يحاول أن يفرض نمطه الثقافي كنموذج دولي." إن هذا غير صحيح، إذ أن معظم البلدان تدافع اليوم بقوة عن الثقافة الخاصة بكل منها؛ كما أن هناك اليوم أكثر من أي وقت مضى احتراما وتفاهما متبادلا متزايدين لقيمة الثقافات والأديان الأخرى.

غير أن المسألة مختلفة، ذلك أن هناك حدودا للممارسات التي يمكن أن تتوقع البلدان أن يقبلها المجمع الدولي أو يتغاضى عنها، حتى وإن كانت لهذه الممارسات جذور اجتماعية عميقة. وهنا تدخل منه حقوق الانسان في الصورة.

ويمكن القول إن العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف داخل الأسرة، هو جزء من "الأنماط الثقافية" في جميع البلدان، بما فيها بلدي. ويصلنا عدد كبير من التقارير المروعة عن ضرب الزوجات. وواضح أن التحرر من العنف والاكراه يجب أن ينطبق أيضا على المجال الجنسي في الحياة، وأوضح هذا المؤتمر حقا ما يجب أن تعني حقوق الانسان الحالية عمليا.

وإذا اعتبرنا العنف ضد المرأة نمطا ثقافيا منفصلا من السلوك خارجا عن نطاق إنفاذ القانون فإن الدولة تصبح شريكة فيه.

وسوء معاملة الطفلات تشوه صورة العالم. ويكفي أن نشير هنا إلى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ولا يمكن أن تصبح هذه الممارسة مقدسة أو أن ترقى إلى ما يتجاوز السياسات لمجرد أنه يمكن القول أنها جزء من "نمط ثقافي".

وإن التمييز الكريه الذي يمارس ضد الفتيات، حتى قبل الولادة مألوف لدينا. ومن الشواهد المفجعة على ذلك ما أطلق عليه هذا الوصف الغامض: "انتقاء الجنس قبل الولادة" والاهمال الذي يودي بحياة الطفلات. وهناك في كثير من الأحيان أسبابا جذرية تكمن وراء هذه الممارسات، غير أن مرتكبيها هم أشخاص لا يزالون على قيد الحياة اليوم. وما هو السبب في وجود أعداد من الذكور تفوق كثيرا أعداد الإناث في بعض البلدان بصورة ملفتة للانتباه؟ وقد لا تستسيغ هذا السؤال الحكومات التي لا تشجع مثل هذه الجرائم، لكننا سنكون جميعا مذنبين إذا غضضنا الطرف.

لماذا تعطى الإناث من الأطفال كمية من الغذاء تقل كمًّا ونوعا عما يعطى إخوتهن الذكور؟ لماذا يحصلن على رعاية صحية وتعليم أقل؟ ولماذا يتعرضن لتقاليد الاستغلال الجنسي البغيضة؟

وليس من اليسير تغيير المواقف المستحكمة منذ قرون من الزمن. غير أن المواقف التي ذكرتها يجب تغييرها. وهذه المهمة تستلزم قيام الحكومات والمجموعات الدينية والمنظمات الخاصة والمنظمات غير الحكومية باتخاذ اجراءات حازمة.

إن زيادة المساواة داخل الأسرة ستكون لصالح الرجل والمرأة والطفل معا. أما الادعاء بأن هذا المؤتمر ضد الأمومة والأسرة فهو مجرد ادعاء سخيف.

وندرك اليوم أن الفقر ينطوي على تحيز قائم على نوع الجنس. وهو يشكل بصورة متزايدة عامل تمييز بين الرجل والمرأة.

ولقد دحضت تماما الأسطورة القائلة إن الرجل هو المعيل الاقتصادي وأن المرأة هي، بصورة رئيسية، الأم والراعية في الأسرة. ولم يكن هذا النمط الأسري هو القاعدة أبدا إلا في شريحة ضيقة من الطبقة المتوسطة.

ولقد عملت المرأة دائما، في جميع المجتمعات وفي كافة الأوقات. وعملت المرأة عادة بكد أكثر من الرجل وعادة بدون أجر أو اعتراف بعملها. وكانت مساهمتها ضرورية للاقتصادات الوطنية فضلا عن أسرتها، حيث كانت المرأة هي الكاسبة للرزق، وغالبا ما فاقت الرجل في ذلك.

وكما يتبين من الاحصاءات فإن المجتمعات غالبا ما أبعدت المرأة. وربما سجلت التعدادات الوطنية النساء اللاتي يعملن ما بين ١٠ و ١٢ ساعة يوميا في زراعة الكفاف على اعتبار أنهن "ربات بيوت".

غير أن إغفال مساهمة المرأة في الاقتصاد له آثار أشد ضررا. وغالبا ما تعجز المرأة عن الحصول على قرض بسيط يمكنها من أن تصبح أكثر استقلالا وإنتاجية. وفي بلدان كثيرة لا تملك المرأة شيئا ولا ترث شيئا كما أنها غير قادرة على توفير الأمن. و فوق هذا كله فإن القوانين غالبا ما تكون ضدها.

إن المرأة لن تصبح أكثر تمكنا لمجرد أننا نريدها أن تكون كذلك ولكن من خلال تغيير القوانين، وزيادة تدفق المعلومات وإعادة توجيه الموارد.

وربما ندم وزراء المالية والتخطيط على ممارساتهم السابقة عندما يعلمون ما يقوله مؤتمر بيجين عن الدور الاقتصادي للمرأة. إن تحرير المرأة من أغلال الفقر ليس مسألة عدالة فحسب، بل إنها أيضا مسألة نمو اقتصادي سليم وتحسين الرفاه للجميع. ولقد آن الأوان للمساواة بين الجنسين في الخطط الانمائية والميزانيات الحكومية.

إن مفهوم ٢٠/٢٠ يمثل مسارا تقدميا واعدا يتطلب التزاما متبادلا وتضامن المجتمع الدولي وتحمل كل حكومة وطنية المسؤولية عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وليس من الممكن الوفاء بطموحات شعوبنا أو بالتزاماتنا ما لم نخصص ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من ميزانياتنا الوطنية للخدمات الاجتماعية الأساسية كما ينبغي مراعاة نوع الجنس في تحديد هذه النسبة.

ولقد تعلمنا درسا من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤، إن تحسين مركز المرأة وتنظيم الأسرة السليم عاملان أساسيان في خفض معدلات الخصوبة. والنمط المحفوف بالمخاطر، وهو إنجاب عدد زائد على اللزوم من الأطفال وفي وقت مبكر جدا، وكذلك الانجاب في وقت متأخر جدا وبوتيرة متقاربة جدا يعرض بقاء الرضع والأطفال إلى خطر كبير. وليس من الأخلاق في شيء أن نحكم على المرأة بأن تعيش حياة حمل وإجهاد دائمين. وإذا لم تجد النداءات الداعية إلى تحقيق العدالة للمرأة آذانا صاغية، فلعل ذلك يتأتى من ضرورة بناء اقتصاد أسلم وتوخي اتجاهات سكانية أفضل. ولحسن

الحظ، تمكنا من إقامة حاجز لصد الأمواج العاتية التي تهدد بجرف توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في القاهرة. ولكن تمكنا هنا في بيجين من تحقيق أكثر من مجرد حماية المنجزات التي حققناها في الماضي. وعندما قلت في مؤتمر القاهرة إنه ينبغي على أقل القليل أن لا نجرم المرأة التي لم تجد حلا آخر سوى الإجهاض، ثارت موجة من الاهتياج. ولا أفهم لماذا هنا في بيجين أيضا ينادي أولئك الذين جاهروا بتأييد ما يدعو إليه العديد منا، أي بناء مجتمع إنساني يمكن فيه للمرأة أن تنجب أولادها في أمان، بأن تكون هذه القرارات البالغة الصعوبة موضوع محاكمة علنية.

وينبغي أن نركز على المعاناة البشرية وليس على رد التهمة على الأضعف والأكثر تعرضا للخطر.

إن كل ثانية تأتي بمولود ذكر ومولود أنثى إلى هذا العالم، عالم الاختلاف واللامساواة. وكلاهما أهل للمحبة والرعاية، وله الحق في المستقبل وفي الفرص.و ليس هناك من شيء يعادل نظرة مفعمة بالثقة والبراءة في عيني مولودة أو مولود جديد. ويجب أن ننطلق من هذه المزية ونجعل أنفسنا نستحق تلك النظرة في تينك العينين.

كلمة السيدة تشن موهوا، رئيسة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

عندما انتخبت بالإجماع، قبل أسبوعين، رئيسة لهذا المؤتمر، كان ذلك شرفا كبيرا لي، وكنت على بينة من المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقي. واليوم تهزني مشاعر البهجة والغبطة لأن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة توج بنجاح باهر وانتصار كبير بفضل العمل الشاق الذي قمنا به طيلة الأسبوعين الماضيين وبفضل ما بذلناه جميعا من جهود تعاونية.

ولقد تابعت نساء العالم أعمال مؤتمر بيجين عن كثب وعلقت الشعوب في جميع البلدان آمالا كبيرة علينا. وأعتقد أن بوسعنا أن نقول إننا لم نخذلهم.

وإن نجاح المؤتمر دليل على أن تحسين حال المرأة لا يكسب المرأة صوتا أقوى فحسب، بل هو من مقتضيات العصر. إنه الأمل المشترك للبشرية جمعاء.

ونجاح المؤتمر دليل على الارادة والالتزام السياسيين المشتركين لحكومات العالم والمجتمع الدولي لتعزيز المساواة بين الجنسين والعمل على تحقيق المساواة والتنمية والسلم.

ونجـــاح المؤتمر هو نتيجة للتعاون الوثيق بين جميع المشتركين والجهود المشتركة التي بذلوها. وما إعلان ومنهاج عمل بيجين إلا تجسيدا للعمل الشاق الذي أنجزناه.

وسيعتبر العالم بأسره المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة مؤتمرا للأمم المتحدة أحكم تنظيمه على مستوى لم يسبق له مثيل، ومعلما في تاريخ الحركة النسائية على الصعيد العالمي. ولا شك أنه سيعطي حافزا قويا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية. وعلى غرار الوثائق التي اعتمدتها المؤتمرات السابقة المعنية بالمرأة، سيكون اعلان ومنهاج عمل بيجين اللذان اعتمدهما المؤتمر هاديا للحكومات وللمجتمع الدولي في جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، كما ستصبح هاتان الوثيقتان، شأنهما شأن وثائق مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة المعنية بالبيئة والتنمية والسكان والتنمية الاجتماعية، وثيقتين رئيسيتين في ميدان التنمية الاجتماعية العالمية.

ولقد لقيت في عملي، بصفتي رئيسة للمؤتمر، الدعم الايجابي والتعاون الوثيق من سائر موظفي المؤتمر وأعضاء اللجنة الرئيسية. وجميع الوفود، والأمانة العامة للأمم المتحدة وجميع المشتركين في المؤتمر، وكذلك المنظمات غير الحكومية. وأود أن أعرب لهم جميعا عن امتناني العميق.

فلنواصل المحافظة على روح التضامن والتعاون هذه مع مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز مركز المرأة في شتى أنحاء العالم لنبادر حال انتهاء المؤتمر إلى اتخاذ تدابير فعالة، ولنحول تصميمنا إلى عمل، ولنجعل ما هو محتمل واقعا. ولنوحد جهودنا لتحقيق المساواة، والتنمية والسلم، وضمان حياة سعيدة لأجيال المستقبل، ولنعمل معا من أجل أن يكون القرن الحادي والعشرون قرنا أفضل.

المرفق الرابع

كلمة رئيس المؤتمر عن المفهوم السائد لمصطلح (gender) "نوع الجنس"

١ - خلال الجلسة ١٩ للجنة مركز المرأة، التي عملت بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أثيرت مسألة تتعلق بمفهوم تعبير "نوع الجنس" في سياق برنامج عمل المؤتمر. وقررت اللجنة تكوين فريق اتصال في نيويورك لدراسة المسألة ترأسه مقررة اللجنة، السيدة سلمى اشيبالا (ناميبيا). وأناطت اللجنة بفريق الاتصال غير الرسمي مهمة السعي إلى اتفاق بشأن المفهوم السائد لتعبير "نوع الجنس" في سياق برنامج العمل وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى مؤتمر بكين مباشرة.

٢ - وبعد إنعام النظر في المسألة، لاحظ فريق الاتصال ما يلي: (١) أن تعبير "نوع الجنس" هو تعبير شائع الاستخدام ومفهوم بمعناه العادي والمقبول عموما في العديد من المحافل والمؤتمرات الأخرى للأمم المتحدة؛ (٢) إنه ليس في برنامج العمل ما يشير إلى أنه قد قصد أي معنى أو مدلول جديد للمصطلح يختلف عن الاستخدام المقبول له من قبل.

٣ - وعلى ذلك، يؤكد فريق الاتصال مجددا أن استخدام تعبير "نوع الجنس" الوارد في برنامج العمل، قُصد به أن يفسر ويفهم كما هو مفسر ومفهوم في الاستخدام العادي المقبول عموما. ووافق الفريق العامل أيضا على أنه ينبغي لرئيس المؤتمر قراءة هذا التقرير بوصفه بيانا من الرئيس وأن يكون البيان جزءا من التقرير النهائي للمؤتمر.

- - - - -